مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

موقف الشيخ العلامة محمد ابن عثيمين من الأشاعرة:
"الاستدلال والصفات أنموذجاً"

د. علي بن عبدالرحمن القرعاوي
الأستاذ المشارك في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
كلية الشريعة . جامعة القصيم
kraaoie@qu.edu.sa

ملخص البحث:

يتضمن هذا البحث بيان موقف الشيخ ابن عثيمين – رحمه الله – من فرقة الأشاعرة في باب الاستدلال والصفات.

والأشاعرة من الفرق التي خالفت منهج أهل السنة والجماعة في هذا الباب ولها انتشار واسع في العالم الإسلامي اليوم، وقد أسهمت عدة عوامل في انتشار مذهب هذه الفرقة في العالم الإسلامي اليوم؛ أهمها:

تبني بعض المؤسسات العلمية الكبيرة في العالم الإسلامي لمنهج هذه الفرقة، مع انتساب بعض علماء الأمة وحكامها للمذهب الأشعري واتخاذه مذهبا رسميا في بعض البلاد الإسلامية.

الشيخ ابن عثيمين له موقف واضح من هذه الفرقة خاصة في منهج استدلالها وموقفها من الصفات؛ يتلخص فيما يلي:

يرى الشيخ؛ أن الأشاعرة يعتبرون من أهل السنة بالمعنى العام؛ الذي يكون في مقابلة الشيعة الرافضة، ولكنهم ليسوا من أهل السنة والجماعة بالمعنى الخاص، ويشتد نكيره على من أخرجهم من الإسلام جملة.

يقرر الشيخ فساد طريقة الأشاعرة في منهج الاستدلال عندما قدموا العقل على النقل، وعندما رفضوا أحاديث الآحاد في باب الاعتقاد.

يقرر الشيخ أن العقل الصحيح لا يمكن أن يخالف النقل الصحيح ويرى أن ما ذهبت إليه الأشاعرة في هذا الباب إنما هو مجرد وهم لا حقيقة له في واقع النصوص الشرعية.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

موقف الشيخ العلامة محمد ابن عثيمين من الأشاعرة: "الاستدلال والصفات أنموذجاً"

يقرر الشيخ حجية خبر الآحاد في مسائل العقيدة ويرد على الأشاعرة الذين يزعمون أنها لا تفيد إلا الظن.
الشيخ اعتبر الأشعرية من المعطلة في الأغلب في باب الصفات، إلا أنه شدد على أنهم أسوأ من المعطلة فيما أثبتوه؛ لأنهم صرفوا الصفات عن معناها المراد منها.
يتوجه الشيخ في نقده لعلماء الأشاعرة إلى الباطل الذي ذكروه في مقالاتهم، ويرد عليهم ويفند قولهم بالدليل السمعي والعقلي دون ذكر أسمائهم غالباً.
يسلك الشيخ مع الأشاعرة وغيرهم طريق العدل في الحكم عليهم ، ولا يتحّرج من قول الحق فيهم ولا يداهن، ولا ينسب شخصا إلى الأشعرية إلا إذا وافقهم في أصول استدلالهم، أما من وافقهم في المسائل فإنه لا يحكم عليه بأنه أشعري.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله[(١)]**.وبعد:**

فلقد أخبر النبي عليه الصلاة والسلام بافتراق هذه الأمة كما افترقت اليهود والنصارى، وأن هذه الفرق كلها في النار إلا واحدة؛ وهي التي تكون على هدي النبي صلى الله عليه وسلم وهدي أصحابه رضي الله عنهم[(٢)].

ومما لا شكَّ فيه؛ أن التحذير من الفرق التي خالفت هدي النبي عليه الصلاة والسلام، وبيان ضلال وانحراف من ينتمي إليها واجب على أهل العلم؛ لرفعِ الالتباسِ، وبيانِ الحقِّ للناسِ، ونشرِ دينِ اللهِ سُبحانهُ، وإقامة الْحُجَّةِ على المخالفينَ للكتابِ والسنةِ، لَيهلِكَ مَنْ هلَكَ عن بيّنةٍ، ويَحْيَا مَن حيَّ عن بيّنةٍ، فإنَّ الحقَّ لا يكادُ يَخْفى على من استنار بهدي النبي عليه الصلاة والسلام، وإنما يُضلِّلُ دُعاةُ البدع أتباعهم بالشبهاتِ والأقوالِ الموهمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: "الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل"، فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من

---

(١) خطبة الحاجة أخرجها الإمام الترمذي في سننه كتاب النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح ٤١٣/٣، برقم ١١٠٥، وابن ماجة في سننه كتاب النكاح، باب خطبة النكاح ٦٠٩/١، برقم ١٨٩٢، وأصلها في صحيح مسلم كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة، والخطبة ص٣٤٧ الحديث رقم ٨٦٨. وقد قام الشيخ الألباني رحمه الله تعالى بتخريج هذه الخطبة تخريجا علميا دقيقا فمن أراد الاستزادة فعليه برسالته خطبة الحاجة.

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله برقم (٢٦٤١) وحسَّنه ابن العربي في أحكام القرآن (٤٣٢/٣)، والعراقي في "تخريج الإحياء" (٢٨٤/٣)، والألباني في "صحيح وضعيف الترمذي ١٤٠/٦.

فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء)[٣].

ولما كانت الأشاعرة من الفرق التي حادت عن جادة الصواب وانتشرت في معظم العالم الإسلامي، ولها علماؤها وجهودها ونشاطها؛ فوجب على علماء الأمة من أتباع السلف إيضاح ما يقع منها من مخالفات لمنهج السلف، خاصة في هذا الزمن حيث الانتشار الواسع لها وادعاء أصحابها أنهم أهل السنة والجماعة دون غيرهم.

ومن أبرز العلماء المشهورين في هذا العصر والذين لهم دور بارز في نشر العقيدة الصحيحة والتحذير من الفرق المنحرفة؛ شيخنا: محمد بن صالح العثيمين – رحمه الله تعالى–

ولقد رغبت في إبراز هذا الجانب من جهود الشيخ رحمه الله تعالى في هذا الباب وجعلته في بحث بعنوان: **(موقف الشيخ العلامة محمد بن عثيمين من الأشاعرة: الاستدلال والصفات أنموذجاً)**.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في الإجابة عن هذه الأسئلة:

١– ما موقف الشيخ رحمه الله تعالى من الأشاعرة عموما؟

٢– ما موقف الشيخ من الأشاعرة في مسائل الصفات، ومنهجهم في الاستدلال؟

٣– ما موقف الشيخ من علماء الأشاعرة، ومن وافقهم في بعض المسائل؟

٤– ما موقف الشيخ من مؤلفات الأشاعرة؟

أهداف البحث:

من أهم الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها:

١– التعرف على موقف الشيخ من الأشاعرة في مسائل الصفات، ومنهجهم في الاستدلال.

٢– معرفة موقف الشيخ رحمه الله تعالى من الأشاعرة عموماً.

---

[٣] مجموعة الرسائل والمسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية ١١٠/٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ - ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

٣- الوقوف على رأي الشيخ في علماء الأشاعرة ومن نسب إليهم.
٤- التعرف على رأي الشيخ في مؤلفات الأشاعرة.

أهمية البحث:

وتكمن أهمية البحث في الأمور الآتية :

١- أهمية الموضوع كونه يتعلق بتوحيد الأسماء والصفات حيث كثر الخوض فيه بشبهات أفسدت على الناس عقيدتهم.

٢ – أن الأشاعرة يصفون أنفسهم أنهم أهل السنة والجماعة؛ ولهذا شاع وانتشر في بعض بلاد المسلمين أن عقيدة الأشاعرة تمثل عقيدة أهل السنة والجماعة.

٣ – أن من أئمة الحديث والتفسير والفقه من هو على مذهب الأشاعرة فقد يغتر بذلك بعض المسلمين.

٤ – أن الله تعالى قد كتب لمؤلفات شيخنا وكتبه وفتاواه الانتشار الواسع، فإظهار منهجه في الرد على الأشاعرة مفيد في بيان الحق في هذا الموضوع إن شاء الله.

منهجية البحث:

يقوم البحث على المنهجين؛ الاستقرائي والتحليلي؛ فمن خلال المنهج الاستقرائي حاولت قدر الإمكان جمع كلام الشيخ في مصنفاته المختلفة عن الأشاعرة، ومن خلال المنهج التحليلي حاولت بيان مدلولات كلامه بما يكشف عن موقف الشيخ رحمه الله تعالى من الأشاعرة.

كما قمت بتخريج الأحاديث النبوية تخريجا علميا على ما هو متعارف عليه في البحث العلمي، مع ترجمة الأعلام غير المشهورين الذين ورد ذكرهم في هذا البحث.

الدراسات السابقة :

بعد البحث والتحري – قدر الطاقة والوسع – لم أجد بحثًا تناول موضوع هذه الدراسة بالتحديد؛ بل هناك دراسات تناولت جهود الشيخ من جوانب أخرى ومن تلك الدراسات:

- منهج الشيخ محمد العثيمين في التعامل مع الدليل العقلي في مسائل الاعتقاد، تأليف: د. سليمان بن عبدالعزيز الربعي.
- منهج الشيخ ابن العثيمين في الرد على المخالفين في مسائل الاعتقاد، تأليف: د. علي بن عبدالرحمن القرعاوي.
- منهج ابن عثيمين في الخلاف، تأليف: أ.د. عبدالعزيز بن محمد العويد.
- منهج الشيخ ابن عثيمين في التعامل مع المخالف: تأليف: د. عبدالله بن عبدالعزيز الزايدي، وقد تعرض فيه لمنهج الشيخ في التعامل مع المخالف بوجه عام في العقيدة والفقه والدعوة.
- منهج الشيخ ابن عثيمين في الاستنباط من القرآن الكريم، تأليف: د. أحمد بن سليمان بن صالح الخضير.

خطة البحث:

وقد جعلته في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

المقدمة: وتشمل ما يلي:

١-مشكلة البحث

٢- أهداف البحث.

٣- أهمية البحث.

٤- منهجية البحث.

٥- الدراسات السابقة .

٦- خطة البحث.

التمهيد: ويشمل ما يلي :

أولاً: ترجمة موجزة عن الشيخ ابن عثيمين رحمه الله.

ثانيا: لمحة موجزة عن موقف الشيخ من المخالفين .

ثالثا: تعريف عام بالأشاعرة وأسباب انتشار مذهبهم .

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

المبحث الأول: موقف الشيخ من مؤلفات الأشاعرة ومنهجهم في الاستدلال والصفات، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: موقفه من مؤلفات الأشاعرة ومنهجهم في الاستدلال عموماً .

المطلب الثاني: موقفه من منهج الأشاعرة في تقرير الصفات .

المبحث الثاني: حكم الشيخ على الأشاعرة، وأعيانهم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حكمه على الأشاعرة عموماً .

المطلب الثاني: حكمه على أعيانهم .

المطلب الثالث: مظاهر عدله في الحكم عليهم .

الخاتمة: وتشمل أبرز النتائج .

فهرس المصادر والمراجع .

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

التمهيد:

أولاً: ترجمة مختصرة للشيخ ابن عثيمين رحمه الله.

هو أبوعبدالله محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبدالرحمن العثيمين (الوهبي) التميمي العالم المحقق، الفقيه المفسر، الورع الزاهد، رحمه الله تعالي تعالى. ولد الشيخ في مدينة عنيزة، إحدى مدن القصيم، عام ١٣٤٧هـ في السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك.

نشأته: لقد رباه والداه رحمهما الله تربية صالحة، فنشأ على حب العلم، فدفعه والده إلى جده لأمه عبدالرحمن بن سليمان الدامغ لتعلم القرآن الكريم، فحفظ عليه القرآن كاملا.

ولما تجاوز الحادية عشرة من عمره أقبل على طلب العلم الشرعي بهمة وجد ونشاط، فانضم إلى حلقة الشيخ محمد بن عبدالعزيز المطوع، في الجامع الكبير في عنيزة، حينما جعله الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله مع بعض الطلبة الكبار لتدريس الطلبة المبتدئين، وقد أدرك الشيخ محمد من العلم في التوحيد والفقه والنحو قدرا كبيرا.

ثم جلس بعد ذلك في حلقة الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي، فدرس عليه التفسير والحديث والتوحيد والفقه والأصول والنحو والسيرة النبوية، وحفظ مختصرات المتون في هذه العلوم، وقد لازمه قرابة ستة عشر عاما، لذا فهو يعتبر شيخه الأول وقد تأثر به في فهمه وتأصيله وطريقة تدريسه.

كما أخذ العلم عن علماء كثيرين منهم:ـ الشيخ المحدث عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، مفتي عام المملكة العربية السعودية، حيث استثمر الشيخ رحلته إلى الرياض عندما التحق في معهد الرياض العلمي، فقرأ عليه من صحيح البخاري، وبعض كتب الفقه. والشيخ المفسر محمد الأمين الشنقيطي صاحب تفسير أضواء البيان رحمه الله فقد درس عليه الشيخ في معهد الرياض العلمي.

والشيخ عبدالعزيز بن ناصر الرشيد، والشيخ عبدالرحمن الأفريقي، رحمه الله، وهما من مشايخه في معهد الرياض العلمي.

هؤلاء هم أبرز العلماء الذي تتلمذ عليهم الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، والمطلع على مؤلفات الشيخ وكتبه يرى أنه أكثر من التتلمذ على كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، فهو كثيرا ما ينقل عنهما، ويستشهد بأقوالهما، ويذكر اختياراتهما.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

تلامذته:

جلس الشيخ للتدريس في وقت مبكر من حياته، فقد عقد أول جلسة عام١٣٧١هـ وذلك قبل وفاة شيخه السعدي، ولما توفي شيخه السعدي عام ١٣٧٦هـ جلس في مكانه لتدريس الطلبة في الجامع الكبير في عنيزة، إلى أن توفي رحمه الله عام ١٤٢١هـ، وكانّ يدرس في المسجد الحرام والمسجد النبوي في أيام الحج وشهر رمضان، وفي أيام الإجازات، وعلى هذا فلا يمكن حصر تلاميذه، وبخاصة إذا علمنا أن هناك من تتلمذ على أشرطته المسجلة التي نفع الله بها نفعا عظيما.

وخلاصة القول؛ أنه تتلمذ عليه طلبة كثيرون، سواء في تدريسه النظامي، أو في مسجده، أو في الحرمين، ليس بالإمكان حصرهم.

أعماله:

تولى الشيخ أعمالا كثيرة، سواء كانت في المجال العلمي، أو الدعوي، أو الخيري، ومنها:

تدريسه في مسجده الذي أمضى فيه ما يزيد على نصف قرن. وتدريسه في المعهد العلمي بعنيزة منذ عام ١٣٧٤هـ حتى عام ١٣٩٨هـ، حيث انتقل إلى كلية الشريعة وأصول الدين في القصيم إلى أن توفي رحمه الله.

وتدريسه في المسجد الحرام والمسجد النبوي في موسم الحج وشهر رمضان وأوقات الإجازات.

وتولى إمامة المصلين في الجامع الكبير في عنيزة، وإمامة المصلين في صلاة العيدين فيها، منذ وفاة شيخه عبدالرحمن السعدي إلى وفاته رحمه الله عام ١٤٢١هـ.

وشارك في التوعية الإسلامية في الحج منذ عام ١٣٩٢هـ حتى وفاته.

وكان عضوا في هيئة كبار العلماء منذ عام ١٤٠٧هـ حتى وفاته.

وعضوا في مجلس كلية الشريعة وأصول الدين ورئيس قسم العقيدة فيها.

وترأس جمعية تحفيظ القرآن الكريم منذ تأسيسها عام ١٤٠٥هـ حتى وفاته.

وأشرف على مكتب الدعوة وتوعية الجاليات في عنيزة.

وشارك في عدد من البرامج الإذاعية، منها برنامج نور على الدرب، وبرنامج سؤال على الهاتف، وله فيها برنامج أحكام من القرآن.

وألقى عددا من المحاضرات داخل المملكة، وخارجها عبر الهاتف.

ونذر نفسه لإرشاد الناس، والإجابة على استفساراتهم في مسجده وفي الطريق إلى بيته مشافهة، وقد تكون مكاتبة أحيانا.

وألف كتبا كثيرة، وشرح مؤلفات ومتونا عديدة، لا يسع المجال لذكرها.

وحدد أياما لعامة الناس، ليتمكن العامة من الاستفادة منه (لقاء البابا لمفتوح.)

مكانته العلمية: للشيخ رحمه الله مكانة علمية عالية ليس في مجتمعه وبلده فحسب، بل في بلاد العالم الإسلامي كله، وفي تجمعات الأقليات المسلمة في بلاد العالم، فكان محل ثقة عندهم، لأسباب منها:

قوة تأصيله العلمي ودقة اختياراته. وكثرة مؤلفاته وشروحه. وكثرة المواد العلمية المسجلة له.

وتقلده بعض المناصب العلمية في بلاده، كعضوية هيئة كبار العلماء.

وحصوله على جائزة الملك فيصل العالمية لفرع خدمة الإسلام عام١٤١٤هـ.

وفاته: توفي رحمه الله في مدينة جدة، قبل مغرب يوم الأربعاء، الخامس عشر من شهر شوال، عام ١٤٢١هـ، إثر مرض عضال ألم به، وصُلي عليه في المسجد الحرام، بعد صلاة عصر يوم الخميس، وشيعه آلاف المصلين ، ودفن في مقبرة العدل بمكة المكرمة، وحزن الناس لفقده، وأصبح يعزي بعضهم بعضا، وبعد صلاة الجمعة من اليوم التالي صلي عليه صلاة الغائب في جميع مدن المملكة، فرحم الله شيخنا، وأدخله فسيح جناته، وجزاه عما قدم للإسلام والمسلمين خيرا (٤)..

ثانيا: لمحة موجزة عن موقف الشيخ من المخالفين:

تختلف مسائل الخلاف بين الطوائف وعند الأشخاص؛ فقد تكون أصلًا عند فرقة، أو أمرا عرضًا وهي كذلك عند الأشخاص، وهنا يختلف الموقف؛ لئلا تكون المسألة العارضة قضية كبرى تغطي الانحراف الأشد.

وللشيخ مواقف سلكها مع المخالف من أبرزها:

---

(٤) انظر ترجمته في: الجامع لحياة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين العلمية والعملية وما قيل فيه من المراثي، بقلم تلميذه: وليد بن أحمد الحسين، وكتاب ١٤ عاما مع سماحة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، لعبد الكريم بن صالح المقرن. وترجمة مختصرة لفضيلته أعدتها اللجنة العلمية في مؤسسة الشيخ طبعت ضمن كتاب التعليق على صحيح مسلم.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

١– سعة علم الشيخ بالفرق والطوائف، واطلاعه على كتب شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم؛ أسس ذلك عنده رؤية ثاقبة لاتخاذ الموقف المناسب.

٢– يحرص الشيخ على عدم ذكر الفرق المخالفة حين الرد؛ لئلا يكون الرد شهرة أو تشهيرًا، وإنما وصفة بحجم المرض.

٣– استيعاب الشيخ لأصول الفرق القديمة؛ جعله يربط الانحرافات المعاصرة بتلك الأصول سواء كانت امتدادًا منهجيًا لتلك الفرق وإن اختلف طرحها من فترة لأخرى، أو وقعت موافقة وبحكم المجاورة الزمنية والتتلمذ.

٤– إرجاع الشيخ مسائل الخلاف المعاصرة الى أصول الفرق الأصلية التي تفرعت عنها هذه الفرق؛ ليكون ذلك أدعى في قوة الرد وإلزام الحجة.

٥– التزام الشيخ العدل حين الرد؛ فإنه يذكر تفاوت الفرق في القرب والبعد عن الحق، ويذكر للمخالف منزلته من الحق.

٦– اتسم الشيخ باختيار العبارة الموصلة للمراد من غير جرح أو تشنيع ينفر المخالف من قبول الحق.

٧– سعة علم الشيخ وكثرة اطلاعه؛ جعله يشير إلى تداخل أقوال الفرق؛ مما يحمى الانسان من الانزلاق في إقصاء قوم لقول لم يكن أصلًا عندهم، ولم تتبناه الفرقة منهجاً.

٨– حين يتكلم الشيخ على خطأ عند فرقة أو طائفة؛ فانه يقدم لذلك باعتذار يحفظ لهم بعض ما يمكن من الدوافع التي حملتهم على ذلك؛ مثل قوله: إن هذا اجتهاد خاطئ، أو مبني على عدم فهم مراد الله، أو جهلا بأصل هذه المسالة وما تؤول إليه(٥).

٩– كان الشيخ رحمه الله حريصاً على جمع القلوب والكلمة لاسيما المنتسبين لأهل السنة والجماعة، ولذلك كان حريصاً على التعميم في الرد على المخالف وكان غالباً ما يقول المقصود النصيحة لا الفضيحة(٦).

---

(٥) انظر: موقف الشيخ ابن عثيمين في الرد على المخالفين في مسائل الاعتقاد، للدكتور علي القرعاوي بحث علمي محكم منشور ضمن بحوث ندوة جهود الشيخ ابن عثيمين، المقامة في جامعة القصيم رابط المادة: http://iswy.co/e١٤uvh، ومنهج الشيخ في التعامل مع المخالف للدكتور عبدالله الزايدي؛ بحث علمي محكم منشور ضمن بحوث ندوة جهود الشيخ ابن عثيمين.

(٦) انظر: كلمة د/ سامي الصقير عن منهج الشيخ مع المخالفين موقع يوتيوب: https://youtu.be/Hv٨oeq-٠UsE

ثالثا: تعريف عام بالأشاعرة، وأسباب انتشار مذهبهم.

• التعريف بالأشاعرة:

الأشاعرة إحدى الفرق الكلامية التي تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري وتلامذته من بعده، الذين سموا باسمه، وتلاهم أتباعهم وطلابهم فعرفوا بذلك.

وأبو الحسن الأشعري؛ هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. وكنيته أبو الحسن، والأشعري نسبة إلى أشعر قبيلة مشهورة باليمن من ولد سبأ، والأشعر اسمه: نبت بن أدد، ولد أبو الحسن الأشعري بالبصرة سنة ٢٦٠هـ، وسكن بغداد وتوفي بها سنة أربع وعشرين وثلاثمائة من الهجرة على الأرجح(٧)، وقد تلقى علومه في مدرسة الاعتزال، وتتلمذ على يد شيخ المعتزلة(٨) في عصره أبو علي الجبائي(٩)، وقد ظهر ذكاؤه وبراعته وقوة حجته في الجدل والمناظرة منذ حداثته، حتى إن شيخه الجبائي كان ينيبه في كثير من مواقف الجدل والمناظرة مع خصوم المعتزلة(١٠).

ولابد من الإشارة هنا؛ إلى أن أبا الحسن الأشعري قد مر بثلاث مراحل اعتقادية:

---

(٧) انظر: تاريخ بغداد ٣٤٧/١١.

(٨) المعتزلة: فرقة ظهرت في الإسلام في أوائل القرن الثاني، وسلكت منهجا عقليا متطرفا في بحث العقائد الإسلامية، وهم أصحاب واصل بن عطاء الغزال، ويسمون أصحاب العدل والتوحيد، بنو عقيدتهم على أصول خمسة هي: العدل، والتوحيد، وإنفاذ الوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ينظر: الفرق بين الفرق ص: ٩٣. الملل والنحل ٤٣/١، شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز ٧٩١/٢، المعتزلة وأصولهم الخمسة، (ص١٣، ١٤).

(٩) أبو علي الجبائي: هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي، ولد سنة ٢٣٥هـ، من أئمة المعتزلة، ورئيس علماء الكلام في عصره وإليه نسبة الطائفة "الجبائية" له مقالات، وأراء انفرد بها في المذهب، من أهم مصنفاته: "الأصول"، و"الأسماء والصفات"، و"الرد على ابن كُلاّب". توفي سنة ٣٠٣هـ. ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٢٦٧/٤- ٢٦٩). الخطط المقريزي (١٧٤/٤). سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨٣/١٤، ١٨٤). الأعلام للزركلي (٢٥٦/٦).

(١٠) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣٤٧/٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

المرحلة الأول: المرحلة الاعتزالية:

وهذه المرحلة كان سببها ملازمته لشيخه أبي علي الجبائي زوج أمه، واستمر على الاعتزال إلى سن الأربعين، ثم فارقه لما لم يجد إجابات كافية في مسألة الصلاح والإصلاح على الله تعالى، وقيل إنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مناماً، وأمره أن يروي العقائد المروية عنه لأنها الحق، ولهذا اعتمد الأدلة النقلية في تقرير العقائد(١١).

المرحلة الثانية: المرحلة الكلابية:

عاش أبو الحسن الأشعري في آخر المرحلة الاعتزالية حيرة كبيرة، وقد اختفى مدة عن الناس خالياً بنفسه ليعرف الحق، ومال إلى طريقة ابن كلاب، وابن كلاب(١٢)جاء في زمان كان الناس فيه صنفين: فأهل السنة والجماعة يثبتون الصفات كلها الذاتية والفعلية، والجهمية ينكرونها، فجاء ابن كلاب وأثبت الصفات الذاتية، ونفى ما يتعلق منها بالمشيئة، فلذلك قرر الأشعري هذه العقيدة. ويمثل هذه المرحلة كتابة: "اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع"(١٣).
والأشعرية تعد هذه المرحلة آخر مراحل أبي الحسن الأشعري، ولا تعترف بالمرحلة التالية.

المرحلة الثالثة: المرحلة السنية:

وهي تخالف ما عليه الأشاعرة اليوم، وهذه المرحلة يمثلها كتاب "الإبانة" الذي بين في مقدمته أنه ينتسب إلى الإمام أحمد بن حنبل في الاعتقاد. ويمثلها كذلك؛ رسالته إلى أهل الثغر ومقالات الإسلاميين(١٤). وهذه هي آخر مراحله، والأشاعرة لا يعترفون بهذه المرحلة وبقي جلهم إن لم نقل كلهم في المرحلة الكلابية.

---

(١١) انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص: ٤٠-٤١، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٤٦/٢.
(١٢) هو أبو محمد عبدالله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، وإليه تنسب فرقة الكلابية، يقول شيخ الإسلام عنه: وابن كلاب إمام الأشعرية أكثر مخالفة لجهم، وأقرب إلى السلف من الأشعري نفسه، ينظر مجموع الفتاوى٢٠٢/١٢-٢٠٣. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي ١٧٤/١١.
(١٣) انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان٤٤٦/٢، والخطط للمقريزي٣٠٨/٣.
(١٤) انظر: منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى لخالد عبداللطيف ٢٩/١.

• أسباب انتشار مذهب الأشاعرة:

لقد انتشر مذهب الأشاعرة بشكل كبير وواسع في العالم الإسلامي، حتى كاد أن يعتبر في بعض الأزمنة مذهب أهل السنة والجماعة، مع ما فيه من هنات وتناقضات ظاهرة ومخالفة صريحة لمنهج السلف الصالح؛ وكان لهذا الانتشار أسباب عديدة من أبرزها ما يلي:

١- ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بقوله: أحدها: (كثرة الحق الذي يقولونه، وظهور الآثار النبوية عندهم(١٥).

الثاني: تلبيسهم ذلك بمقاييس عقلية، بعضها موروث عن الصابئة، وبعضها مما ابتدع في الإسلام، واستيلاء ما في ذلك من الشبهات عليهم، وظنهم أنه لم يمكن التمسك بالأثارة النبوية من أهل العقل والعلم إلا على هذا الوجه.

الثالث: ضعف الأثارة النبوية الدافعة لهذه الشبهات، والموضحة لسبيل الهدى عندهم.

الرابع: العجز والتفريط الواقع في المنتسبين إلى السنة والحديث، تارة يروون مالا يعلمون صحته، وتارة يكونون كالأميين الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني، ويعرضون عن بيان دلالة الكتاب والسنة على حقائق الأمور)(١٦).

٢ – أفول نجم المعتزلة، مع ظهور المذهب الأشعري كخصم لمذهبهم.

٣ – نشأة المذهب الأشعري في حاضرة الخلافة العباسية بغداد، وأنظار الناس في الغالب تتجه إلى دور الخلافة، ففيها الفقهاء والمحدثون والمقرئون، كما أنها من أهم البلدان التي يرحل إليها العلماء؛ ليسمعوا الروايات، أو يحدثوا فيها بمروياتهم، فلما نشأ هذا المذهب في بغداد وهي على هذه الحالة؛ كثر المتلقون لهذا المذهب، الناقلون له إلى كل مكان.

٣ – تبني بعض الأمراء والوزراء لمذهب الأشاعرة، واحتضان رجالهم له؛ من أبرزهم: الوزير نظام الملك الذي تولى الوزارة لسلاطين السلاجقة، فتولى الوزارة لألب أرسلان وملكشاة مدة ثلاثين سنة، من سنة ٤٥٥-٤٨٥هـ، والمهدي بن تومرت، مهدي الموحدين، توفي سنة ٥٢٤هـ، فقد دعا إلى المذهب الأشعري وتبناه وكان له دور عظيم في نشره، ونور الدين محمود بن زنكي، الذي جاهد الصليبيين، وقد ولد سنة ٥١١هـ، وتوفي سنة ٥٦٩هـ، و صلاح

---

(١٥) وهذا بالمقارنة للمعتزلة الذين كثروا في ذاك العهد.

(١٦) مجموع الفتاوى١٢/٣٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

الدين الأيوبي، يقول المقريزي: (وأما العقائد فإن السلطان صلاح الدين حمل الكافة على عقيدة أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري تلميذ أبي علي الجبائي، وشرط ذلك في أوقافه التي بديار مصر كالمدرسة الناصرية بجوار قبر الإمام الشافعي من القرافة، والمدرسة الناصرية التي عرفت بالشريفية)[١٧].

٤ – أن جمهرة من العلماء اعتمدوه ونصروه، خاصة الفقهاء من الشافعية والمالكية المتأخرين، كالباقلاني(ت٤٠٢هـ)، وابن فورك(ت٤٠٦هـ)، والبيهقي (ت٤٥٨هـ)، والاسفراييني (ت٤١٨هـ)، والشيرازي (ت٤٧٦هـ)، والجويني (ت٤٧٨هـ)، والقشيري (ت٤٦٥هـ)، والبغدادي (ت٤٢٩هـ)، والغزالي (ت٥٠٥هـ)، والرازي (ت٦٠٦هـ)، والآمدي (ت٦٣١هـ)، والعز بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ)، وابن جماعة (ت٧٣٣هـ)، والسبكي (ت٧٥٦هـ) وغيرهم كثير، ولم يكن هؤلاء أشاعرة فقط، بل كانوا مؤلفين ودعاة لهذا المذهب.

٥ – ومن أسباب انتشاره في عصورنا المتأخرة؛ تبني بعض دور العلم والجامعات الكبيرة في العالم الإسلامي عقيدة ومذهب الأشاعرة، ومن أهمها: الجامع الأزهر في مصر مع ما له من مكانة في العالم الإسلامي [١٨]، وجامع القيروان في تونس، وجامعات المغرب العربي.

---

(١٧) الخطط للمقريزي٢/٣٤٣.

(١٨) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، تأليف: عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود ٢/٤٩٩.

المبحث الأول

موقف الشيخ من مؤلفات الأشاعرة ومنهجهم في الاستدلال

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقفه من مؤلفات الأشاعرة ومنهجهم في الاستدلال عموماً:

أولاً: موقفه من مؤلفات الأشاعرة:

- **الشيخ ابن عثيمين رحمه تعالى سار في موقفه من مؤلفات الاشاعرة على نهج علماء سلف هذه الامة، من التحذير من كتب أهل البدع والأهواء.**

يقول الشيخ: (لكن إذا جاء إنسان وألَّف كتابًا في العقيدة على منهج الأشاعرة، نقول: هذا الكتاب بِدْعِيّ، لكن هل يجوز أن نمنع من الوقف على نشر هذه الكتب أو لا؟ نقول: نعم، نمنع، كل ما خالف مذهب السلف في العقيدة يجب منعه.

أما الكتب التي لم تؤلَّف لهذا فإننا لا نمنعها، ونظير ذلك في الأشخاص أن الرجل قد يأخذ بقول من مذهب الشافعي وهو حنبلي، فهل نقول: إنه شافعي؟ لا نقول: إنه شافعي، ولو أخذ بقول من أقوال الشافعية، نرجع للأصل، فالكتاب الذي أُلِّف لتفسير القرآن أو لشرح الحديث، والمفسِّر أو الشارح أشعري، إذا أتى على النصوص في الصفات يحرِّفها إلى مذهب الأشاعرة، هل نقول: إن هذا الكتاب كتاب أشعري؟ لا، يعني ما نجعله ككتاب العقيدة، ولا نمنع من نشره ولا من طبعه، ولكننا نعلِّق على ما فيه من مخالفة لمذهب السلف)[١٩].

وهذا النص المنقول من كلام الشيخ ابن عثيمين يدل دلالة واضحة على تمام عدله مع المخالفين، فهو يؤكد على أن علماء التفسير وشراح الحديث ممن هم على مذهب الأشاعرة؛ لا يدع طالب العلم كتبهم لأجل مذهبهم؛ بل يستفيد منها وما فيها من العلم والمعارف، ولكن يحذر مما يخالف فيها مذهب السلف.

وهذا الذي ذهب إليه الشيخ رحمه الله تعالى هو ما ذهب إليه عامة علماء السلف من أنه لا ينبغي النظر في كتب أهل البدع عموما وخاصة البدع الكلامية، التي تشتمل على الاعتقادات الباطلة، والشبهات التي يعارض بها الحق

---

(١٩) الشرح الصوتي لزاد المستقنع - ابن عثيمين (١/ ٥٤٩٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

اللهم إلا أهل الشأن وأهل التخصص الذين عندهم من البصيرة في الدين، والقدرة على دحض الشبهات؛ فهؤلاء لهم شأن آخر، وينظر فيها بقدر ما يحصل به المقصود من بيان زيف أقاويلهم واستدلالاتهم وحججهم.

ولقد حذّر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من قراءة كتب أهل الكتاب مع أنها لا تخلو من حق. فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب، فغضب، وقال: (أمتهوكون يا ابن الخطاب؟! والذي نفسي بيده؛ لقد جئتكم بها بيضاء نقيّة، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به، والذي نفسي بيده؛ لو أنّ موسى عليه السلام كان حياً ما وسعه إلا أن يتّبعني)(٢٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وعمر انتفع بهذا حتى إنه لما فتحت الإسكندرية وُجد فيها كتبٌ كثيرة من كتب الروم فكتبوا فيها إلى عمر فأمر بها أن تحرق، وقال: حسبنا كتاب الله)(٢١).

وساق الذهبي قول سفيان: من أصغى بسمعه إلى صاحب بدعة وهو يعلم خرج من عصمة الله ووكل إلى نفسه، وعنه: من يسمع ببدعة فلا يحكها لجلسائه لا يلقيها في قلوبهم ... ثم قال الذهبي: قلت: أكثر أئمة السلف على هذا التحذير، يرون أن القلوب ضعيفة، والشبه خطافة)(٢٢).

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن – رحمه الله -: ومن له نهمة في طلب الأدلة على الحق، ففي كتاب الله، وسنّة رسوله، ما يكفي ويشفي؛ وهما سلاح كل موحد ومثبت، لكن كتب أهل السنّة تزيد الراغب وتعينه على الفهم وعندكم من مصنفات شيخنا – رحمه الله – ما يكفي مع التأمل؛ فيجب عليكم هجر أهل البدع، والإنكار عليهم)(٢٣).

وأجابت اللجنة الدائمة عن حكم قراءة كتب أهل البدع بقولهم: (يحرم على كل مكلف ذكرا أو أنثى أن يقرأ في كتب البدع والضلال، والمجلات التي تنشر الخرافات وتقوم بالدعايات الكاذبة وتدعو إلى الانحراف عن الأخلاق

---

(٢٠) أخرجه أحمد في مسنده ٣ / ٣٨٧ وحسنه الألباني في الإرواء ٦/٣٣٨-٣٤٠.
(٢١) مجموع الفتاوى ١٧/ ٤١.
(٢٢) سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٦١.
(٢٣) الدرر السنيّة جمع ابن القاسم ٣/٢١١ .

الفاضلة، إلا إذا كان من يقرؤها يقوم بالرد على ما فيها من إلحاد وانحراف، وينصح أهلها بالاستقامة وينكر عليهم صنيعهم ويحذر الناس من شرهم)[٢٤].

ثانياً: موقفه من منهجهم في الاستدلال:

لعل من المناسب قبل ذكر موقف الشيخ من الأشاعرة في هذه الجزئية أن نذكر بعض الملامح العامة التي استقر عليها مذهب الأشاعرة في الاستدلال على مسائل العقيدة:

١- تقديم العقل على النقل في مسائل الاعتقاد[٢٥]:

وهذه قضية أساسية في المذهب الأشعري وقد صرحوا بذلك في كتبهم بناء على ما وضعه أمامهم الرازي[٢٦] فيما يسمى بالقانون الكلي، الذي يُرجع إليه عند تعارض العقل والنقل – بزعمهم، وإلا فإن النقل الصحيح لا يعارض العقل الصريح – فقال في كتابه الموسوم بـ (أساس التقديس): الفصل الثاني والثلاثون: في أن البراهين العقلية إذا صارت معارضة بالظواهر النقلية فكيف يكون الحال فيها؟ اعلم أن الدلائل القطعية إذا قامت على ثبوت شيء، ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة: إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل. فيلزم تصديق النقيضين وهو محال. وإما أن يبطل، فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال. وإما أن يصدق الظواهر النقلية، ويكذب الظواهر العقلية، وذلك باطل؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة

---

(٢٤) مجلة البحوث الإسلامية ١٣٨/١٩.

(٢٥) مصدر التلقي عند الأشاعرة هو العقل، وقد صرح الجويني والرازي والبغدادي والغزالي والآمدي والإيجي وابن فورك والسنوسي وشراح الجوهرة وسائر أئمتهم بتقديم العقل على النقل عند التعارض. وعلى هذا سار المعاصرون منهم، ومنهم من صرح بأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة أصل من أصول الكفر وبعضهم خففها فقال: هو أصل الضلالة!! ينظر كتاب تأسيس التقديس للرازي ففي أغلبه تقرير لهذا الأصل.

(٢٦) أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن، فخر الدين، التميمي البكري الرازي المعروف بالفخر الرازي أحد أئمة الأشاعرة، صاحب التفسير المعروف، الفقيه الشافعي، ولد في الري سنة ٥٤٤هـ، ونسبتُه إليها، رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، من مؤلفاته: مفاتيح الغيب في التفسير، ولوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات، ومعالم أصول الدين، والمحصول في علم أصول الفقه، ولباب الإشارات. توفي في هراة سنة ٦٠٤هـ. ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٤٨/٤)، وسير أعلام النبلاء (٥٠٠/٢١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

الظواهر النقلية، إلا إذا عرفنا بدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته. وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم، وظهور المعجزات على محمد صلى الله عليه وسلم، ولو جوزنا القدح في الدلائل العقلية، صار العقل متهماً غير مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة، فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل، يفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً، وأنه باطل.

ولما بطلت الأقسام الأربعة، لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية إما أن يقال: إنها غير صحيحة، أو يقال: إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها. ثم إن جوزنا التأويل واشتغلنا به على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم يجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى. فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات...)[٢٧].

٢- عدم الاحتجاج بخبر الآحاد[٢٨] على مسائل العقيدة:

قال الرازي: (أما التمسك بخبر الواحد في معرفة الله فغير جائز، يدل عليه وجوه: الأول: أن أخبار الآحاد مظنونة فلم يجز التمسك بها في معرفة الله تعالى وصفاته، وإنما قلنا: إنها مظنونة، وذلك لأنا أجمعنا على أن الرواة ليسوا بمعصومين ... إلى آخر كلامه)[٢٩].

وقال الغزالي[٣٠]في المستصفى وهو من أئمة الأشاعرة: (وإذا عرفت هذا فنقول: خبر الواحد لا يفيد العلم، وهو معلوم بالضرورة فإنا لا نصدق بكل ما نسمع، ولو صدقنا وقدرنا تعارض خبرين فكيف نصدق بالضدين وما حكي عن

---

(٢٧) تأسيس التقديس ص١٨.

٢٨) خبر الآحاد؛ هو الحديث الذي فقد شرطا من شروط التواتر، ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص٤٩.

(٢٩) أساس التقديس ١٦٨.

(٣٠) هو محمد بن محمد بن أحمد الغزَّالي – بتشديد الزاي– الطوسي، وكنيته "أبو حامد"، ولد عام (٤٥٠هـ)، وتوفي عام (٥٠٥هـ)، قال الذهبي رحمه الله: وأدخله سَيَلانُ ذهنهِ في مضايقِ الكلام، ومزالِّ الأقدام أ.هـ، من أشهر مؤلفاته: إحياء علوم الدين، وتهافت الفلاسفة. انظر: سير أعلام النبلاء" (٣٢٣/١٩).

المحدثين من أن ذلك يوجب العلم فلعلهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل؛ إذ يسمى الظن علما، ولهذا قال بعضهم: يورث العلم الظاهر والعلم ليس له ظاهر وباطن وإنما هو الظن)[٣١].

وقد سبقه ابن فورك[٣٢] إلى تأصيل هذا الأصل؛ حيث يقول: (...وأما ما كان من نوع الآحاد، مما صحت الحجة به، من طريق وثاقة النقلة وعدالة الرواة، واتصال نقلهم، فإن ذلك وإن لم يوجب العلم والقطع فإنه يقتضي غالب الظن وتجويز حكم)[٣٣]...

وكذا البغدادي[٣٤] ت ٤٢٩هـ: قال: والأخبار عندنا ثلاثة أقسام: متواتر، وآحاد، ومتوسط، بينهما مستفيض جارٍ مجرى التواتر بعض أحكامه.

فالمتواتر: هو الذي يستحيل التواطؤ على وضعه وهو موجب للعلم الضروري بصحة مخبره. وأخبار الآحاد: متى صح إسنادها، وكانت متونها غير مستحيلة، في العقل، كانت موجبة للعمل بها دون العلم، وكانت بمنزلة شهادة العدول عند الحاكم، يلزم الحكم بها في الظاهر وإن لم يعلم صدقهم في الشهادة)[٣٥].

٣- تأويل نصوص الصفات – غير الصفات السبع [٣٦] التي يثبتونها– بحجة أن اثباتها يوهم التشبيه.

---

(٣١) المستصفى في علم الأصول للغزالي ص٢٧٢.

(٣٢) هو أبو بكرٍ محمَّدُ بن الحسن بن فُورَك الأنصاريُّ الأصبهانيُّ الشافعيُّ، الأصوليُّ الأديب النحويُّ شيخ المتكلِّمين، له تصانيف عديدةٌ في الأصلين ومعاني القرآن منها: «بيان مشكل الحديث»، و«الردُّ على الملحدة والمعطِّلة والمبتدعة»، و«الحدود في الأصول»، و«شرح كتاب العالم والمتعلِّم»، توفِّي سنة (٤٠٦هـ)، نظر ترجمته في: «طبقات الشافعية» للسبكي (٤/ ١٢٧)، «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٤/ ٢٧٢)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٧/ ٢١٤).

(٣٣) مشكل الحديث وبيانه ص: ٥، وانظر أيضاً: (ص: ٢٦٩).

(٣٤) هو أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمَّد التميمي، البغدادي الشافعي، الفقيه الأصولي النحوي، له تصانيف كثيرة، منها: تفسير القرآن، وفضائح المعتزلة، الفَرق بين الفِرق، والتحصيل في أصول الفقه، توفي سنة ٤٢٩هـ، انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ١٣٦، وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ٢٠٣.

(٣٥) أصول الدين ص: ١٢.

(٣٦) الصفات السبع هي صفات المعاني يزعمون أن العقل دل على إثباتها وهي: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام. قالوا:

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

يقول اللقاني[٣٧] في الجوهرة:

وكلُّ نصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبيها أوِّلْه أو فوِّض ورم تنزيها[٣٨]

أما موقف الشيخ رحمه الله تعالى من منهج الأشاعرة في الاستدلال فيتجلى من خلال الآتي:

١- مذهب أهل السنة والجماعة أن العقل الصريح لا يمكن أن يخالف النقل الصحيح، والشيخ رحمه الله يقرر هذه المسألة، ويرى أن ما ذهبت إليه الأشاعرة من تقديم العقل على النقل إنما هو مجرد وهم لا حقيقة له في واقع النصوص الشرعية.

يقول رحمه الله: (هذه العقول التي زعمتموها هي عقول وهمية وخيالات لا أصل لها؛ لأن العقل الصريح لا يمكن أن يناقض النقل الصحيح من الكتاب والسنة أبداً، وهذه قاعدة مطردة.

ومعنى قولنا: العقل الصريح أي الخالص من داءين عظيمين، وهما: الشبهة، والشهوة، ولا أعني شهوة الفرج بل أعني شهوة الإرادة، فالشبهة ألا يكون عنده علم، والشهوة ألا يكون له إرادة صالحة؛ لأن كل الانحرافات عن الحق لا تخرج عن أحد هذين السببين، وهما الشبهة والشهوة؛ فإما جهل وإما سوء إرادة؛ لذا يقول المؤلف رحمه الله: (فنكره جهل قبيح في الهجا) يعني بالتتبع نجد أن إنكاره جهل قبيح)[٣٩].

الفعل الحادث المتجدد يدل على القدرة، وتخصيص بعض المخلوقات بخواص دون الأخرى يدل على الإرادة، قالوا: فثبت لنا صفات القدرة والإرادة والعلم، وهذه الصفات الثلاث تستدعي الحياة، فلا تصدر إلا عن حي، فثبتت بذلك صفة الحياة، والحي لا يخلو عن السمع والبصر والكلام أو ضد ذلك، والله له الكمال، فيتصف -إذاً- بالسمع والبصر والكلام. ينظر: شرح الصاوي على الجوهرة ص١٤١، حواشي على شرح الكبرى (٢٠٦-٢٠٩)، التحقيق التام في علم الكلام، للشيخ الظواهري (٩٣-٩٧).

(٣٧) هو إبراهيم بن حسن بن محمد بن هارون، أبو الإمداد اللقاني المصري المالكي، فقيه، محدث مشارك في جميع أنواع العلوم، توفي سنة ١٠٤١هـ، يعتبر من أعمدة الأشاعرة في عصره. من تصانيفه: الجوهرة، ونصيحة الإخوان في شرب الدخان، وحاشية على مختصر خليل، وقضاء الوطر في نزهة النظر في توضيح تحفة الأثر، ومنار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى، وعقد الجمان في مسائل الضمان. انظر ترجمته في شجرة النور الزكية ٢٩١، وشرح الصغير (فهرس الأعلام) ٤ / ٨٧١، وخلاصة الأثر ١ / ٦.

(٣٨) جوهرة التوحيد للبيجوري ص١.

(٣٩) شرح العقيدة السفارينية ص٧٢٨.

ويقول أيضا: (واعلم أن العلم الأثري لا ينافي العلم النظري بل كلاهما يؤيد الآخر، والأصل عند أهل السنة هو الأثر، سواء في الأمور العلمية أو الأمور العملية، بل أنهم يحكمون كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم في كل شيء. والأصل عند أهل البدع هي العلوم النظرية، ولهذا يقدمون ما يدعون أنه عقل على الآثار من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فضلوا بذلك عن سواء السبيل، وأضلوا أمماً لا يعلمهم إلا الله)(٤٠).

٢- يقرر الشيخ ابن عثيمين رحمه الله فساد طريقة الأشاعرة ومسلكهم في الرد على الطوائف الأخرى في باب الصفات وغيرها وخاصة المعتزلة؛ حيث سلكوا مسلك التأويل الذي انحرفوا فيه عن أهل السنة والجماعة.

يقول الشيخ في معرض رده على أحد المشايخ الذي نشر مقالاً يدافع فيه عن الأشعرية في هذا الباب: (ذكر فضيلتكم ... أن الأشاعرة ذكروا هذا الكلام؛ لأنه ظهر في عصرهم ناس ضلوا بسبب العقيدة فأولوا هذه الصفات دفعًا لأولئك منهم على نية حسنة... فالأشاعرة إنما أرادوا تنزيه الله جل وعلا؛ لئلا يضل بعض الناس بتشبيه الخالق بعباده.

وهذا الذي ذكرتموه قد يكون هو الواقع من بعضهم، وقد يكون الواقع للآخرين أن هذا هو معتقدهم، وأنهم يعتقدون أن إثبات الحقيقة يستلزم التشبيه.

وعلى كل حال فهذا مسلك فاسد؛ إذ لا يمكن معالجة الداء بداء، ولا تفنيد البدعة ببدعة، وإنما يعالج الداء بالدواء الناجع، وتفند البدعة بالسنة، ولهذا لم يأت الأشاعرة بطائل في الرد على أهل التأويل الكلي في الصفات، فإن من المعروف أن الأشاعرة لا يثبتون من الصفات إلا سبعًا وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، على خلاف بينهم وبين السلف في كيفية إثبات بعضها، أما ما عدا هذه الصفات فإنهم ينكرون حقيقتها؛ بتأويلها إلى ما زعموا أن العقل يجيزه دون الحقيقة. فإن أهل التأويل الكلي استطالوا على الأشاعرة فقالوا: إذا كنتم تبيحون لأنفسكم التأويل فيما أولتموه بدون دليل سمعي بل بمقتضى عقولكم فلماذا تنكرون علينا ما أولناه بمقتضى عقولنا مما لا تؤولونه، فإن كانت عقولنا خاطئة فأين الصواب في عقولكم؟ وإن كانت عقولكم صائبة فأين الخطأ في عقولنا؟ وليس لكم علينا حجة في الإنكار سوى مجرد التحكم.

---

(٤٠) المرجع السابق ص٨٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

وهذا الإيراد من أهل التأويل الكلي على الأشاعرة وارد؛ لا محيص للأشاعرة عنه إلا بالرجوع لمذهب السلف الذين يطردون في هذا الباب، ويثبتون لله تعالى ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم إثباتًا بلا تمثيل ولا تكييف، وتنزيهًا بلا تعطيل ولا تحريف.

ولا يكفي في قبول القول وإقراره حسن قصد قائله، بل لا بد من موافقته لشريعة الله تعالى، فإن كان مخالفًا وجب رده وإنكاره مهما كان قائله، لكن إن كان قائله ممن عُرف بحسن القصد والنصيحة لدين الله وعباد الله اعتذر عنه في هذه المخالفة، وإلا أُعطي ما يستحقه لسوء قصده ومخالفته)(٤١).

وقال رحمه الله : (ليس للأشاعرة وغيرهم حجة على أهل السنة بإلزامهم بالموافقة أو المداهنة في تأويلهم؛ لما أولوه من صفات الكمال التي أثبتها الله –تعالى– لنفسه، ولو سلمنا أن لهم حجة في ذلك؛ لسلمنا أن للمعتزلة حجة فيما أولوه من الصفات التي يثبتها الأشاعرة، ولسلمنا أن للقرامطة وغيرهم من غلاة الجهمية ومن سلك سبيلهم حجة فيما أولوه من الأسماء، بل لسلمنا أن للفلاسفة وغيرهم حجة فيما ذهبوا إليه من تأويل نصوص المعاد، ولهذا كان لا سبيل لأحد في دفع شبه هؤلاء الزائغين؛ إلا بالتزام سبيل السلف الراسخين في العلم، الثابتين على القاعدة المستقرة التي لا يشذ عنها شيء من مسائل الدين الكبيرة والصغيرة)(٤٢).

٣– يقرر الشيخ رحمه الله تعالى حجية خبر الآحاد في مسائل العقيدة ويرد على الأشاعرة زعمهم أنها لا تفيد إلا الظن.

حيث قال رحمه الله لما سئل عمن يرى أن أحاديث الآحاد لا تثبت بها العقيدة؟ فأجاب بقوله: جوابنا على من يرى أن أحاديث الآحاد لا تثبت بها العقيدة؛ لأنها تفيد الظن، والظن لا تبنى عليه العقيدة أن نقول: هذا رأي غير صواب؛ لأنه مبني على غير صواب وذلك من عدة وجوه:

أ– القول بأن حديث الآحاد لا يفيد إلا الظن ليس على إطلاقه، بل في أخبار الآحاد ما يفيد اليقين إذا دلت القرائن على صدقه، كما إذا تلقته الأمة بالقبول مثل حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه «إنما الأعمال

(٤١) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين ١/٢٤١-٢٤٢.
(٤٢) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين ١/ ٢٦٣-٢٦٤.

بالنيات» فإنه خبر آحاد ومع ذلك فإننا نعلم أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قاله وهذا ما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ ابن حجر وغيرهما.

ب- أن النبي صلى الله عليه وسلم، يرسل الآحاد بأصول العقيدة شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإرساله حجة ملزمة، كما بعث معاذا إلى اليمن واعتبر بعثه حجة ملزمة لأهل اليمن بقبوله.

ج- إذا قلنا بأن العقيدة لا تثبت بأخبار الآحاد أمكن أن يقال: والأحكام العملية لا تثبت بأخبار الآحاد؛ لأن الأحكام العملية يصحبها عقيدة أن الله - تعالى - أمر بهذا أو نهى عن هذا، وإذا قبل هذا القول تعطل كثير من أحكام الشريعة، وإذا رد هذا القول فليرد القول بأن العقيدة لا تثبت بخبر الآحاد إذ لا فرق كما بينا.

د- أن الله -تعالى- أمر بالرجوع إلى قول أهل العلم لمن كان جاهلاً فيما هو من أعظم مسائل العقيدة وهي الرسالة. فقال - تعالى -: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} سورة النحل: الآية (٤٣). وهذا يشمل سؤال الواحد والمتعدد.

والحاصل أن خبر الآحاد إذا دلت القرائن على صدقه أفاد العلم وثبتت به الأحكام العملية والعلمية، ولا دليل على التفريق بينهما، ومن نسب إلى أحد من الأئمة التفريق بينهما فعليه إثبات ذلك بالسند الصحيح عنه، ثم بيان دليله المستند إليه.(٤٣)

٤- يقرر الشيخ أن البدعة لا تدفع بمثلها وإنما تدفع بالسنة، ويرفض منهج الأشاعرة في رد البدعة بالبدعة، كما يحذر من أن الحجج التي تحتج بها على المخالف يمكن أن تكون حجة له؛ لأنها مبتدعة.

قال الشيخ: (وبه علم أن طريق الأشاعرة والماتريدية في أسماء الله وصفاته وما احتجوا به لذلك لا تندفع به شبه المعتزلة والجهمية وذلك من وجهين:

(٤٣) مجموع فتاوى ابن عثيمين (٣١/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

أحدهما: أنه طريق مبتدع لم يكن عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولا سلف الأمة وأئمتها، والبدعة لا تدفع بالبدعة وإنما تدفع بالسنة.

الثاني: أن المعتزلة والجهمية يمكنهم أن يحتجوا لما نفوه على الأشاعرة والماتريدية بمثل ما احتج به الأشاعرة والماتريدية لما نفوه على أهل السنة، فيقولون: لقد أبحتم لأنفسكم نفي ما نفيتم من الصفات بما زعمتموه دليلًا عقليًّا وأولتم دليله السمعي، فلماذا تحرمون علينا نفي ما نفيناه بما نراه دليلًا عقليًّا، ونؤول دليله السمعي، فلنا عقول كما أن لكم عقولًا، فإن كانت عقولنا خاطئة، فكيف كانت عقولكم صائبة، وإن كانت عقولكم صائبة فكيف كانت عقولنا خاطئة، وليس لكم حجة في الإنكار علينا سوى مجرد التحكم واتباع الهوى.

وهذه حجة دامغة وإلزام صحيح من الجهمية والمعتزلة للأشاعرة والماتريدية، ولا مدفع لذلك ولا محيص عنه إلا بالرجوع لمذهب السلف؛ الذين يطردون هذا الباب ويثبتون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبته لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم إثباتًا: لا تمثيل فيه ولا تكييف، وتنزيهًا: لا تعطيل فيه، ولا تحريف، ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور)[٤٤].

٥- قرر الشيخ –رحمه الله– وجوب الاعتماد على الأدلة السمعية (المنهج النقلي) في الأمور الغيبية، ويشدد في ذلك، لكنه لا يمنع من الاستدلال بالأدلة العقلية؛ لإلزام من أنكر دلالة العقل على تلك الأمور، كما هو حال الأشاعرة.

يقول الشيخ: (ويجب أن يكون اعتمادنا في الأمور الغيبية على الأدلة السمعية، لكن لا مانع من أن نستدل بأدلة عقلية؛ لإلزام من أنكر أن تكون المحبة ثابتة بالأدلة العقلية، مثل الأشاعرة، يقولون: لا يمكن أن تثبت المحبة بين الله وبين العبد أبدًا؛ لأن العقل لا يدل عليها[٤٥]، وكل ما لا يدل عليه العقل فإنه يجب أن ننزه الله عنه.

فنحن نقول: نثبت المحبة بالأدلة العقلية، كما هي ثابتة عندنا بالأدلة السمعية؛ احتجاجًا على من أنكر ثبوتها بالعقل)[٤٦].

---

(٤٤) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين ٣/ ٣٠٧-٣٠٨.

(٤٥) انظر: قول الأشاعرة في: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به تأليف: أبو بكر الباقلاني ص: ٣٨-٣٩. ودرء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام (٦٢/٦) فما بعدها.

(٤٦) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٨/ ١٩٩).

ويقول في موضع آخر: (وأنكر الأشاعرة وغيرهم من أهل التعطيل أن يكون الله تعالى متصفًا بالرحمة، قالوا: لأن العقل لم يدل عليها. وثانيًا: لأن الرحمة رقة وضعف وتضامن للمرحوم، وهذا لا يليق بالله عز وجل؛ لأن الله أعظم من أن يرحم بالمعنى الذي هو الرحمة، ولا يمكن أن يكون لله رحمة!! وقالوا: المراد بالرحمة: إرادة الإحسان، أو: الإحسان نفسه، أي: إما النعم، أو إرادة النعم)(٤٧).

فتأمل الآن كيف سلبوا هذه الصفة العظيمة التي كل مؤمن يرجوها ويؤملها، كل إنسان لو سألته: ماذا تريد؟ قال: أريد رحمة الله (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) (٤٨)، أنكروا هذا، قالوا: لا يمكن أن يوصف الله بالرحمة!!

ونحن نرد عليهم قولهم من وجهين: بالتسليم، والمنع: التسليم أن نقول: هب أن العقل لا يدل عليها، ولكن السمع دل عليها، فثبتت بدليل آخر، والقاعدة العامة عند جميع العقلاء: أن انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول؛ لأنه قد يثبت بدليل آخر، فهب أن الرحمة لم تثبت بالعقل، لكن ثبتت بالسمع، وكم من أشياء ثبتت بأدلة كثيرة)(٤٩).

٦- قرر الشيخ مخالفة الأشعرية في اعتمادهم على العقل في الغيبيات ومنها باب الصفات؛ لأن الاعتماد على العقل عنده مخالف للعقل في باب الغيبيات.

كما قرر الشيخ أن الرجوع إلى العقل في باب الغيبيات؛ يؤدي إلى التناقض والاختلاف بين من يسلك هذا المنهج ولا يرجع إلى النصوص.

يقول رحمه الله: (لا حكم للعقل فيما يتعلق بذات الله وصفاته، بل لا حكم له في جميع الأمور الغيبية، ووظيفة العقل فيها التسليم التام، وأن نعلم أن ما ذكره الله من هذه الأمور ليس محالاً، ولهذا يقال: إن النصوص لا تأتي بمحال، وإنما تأتي بمحار، أي: بما يحير العقول، لأنها تسمع ما لا تدركه ولا تتصوره)(٥٠).

---

(٤٧) انظر: قول الأشاعرة في: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني (ص: ١٩٥).

(٤٨) سورة الأعراف: الآية (٥٦).

(٤٩) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٨/ ٢١٣).

(٥٠) شرح الواسطية للعثيمين ٢٠١/١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

ويتعجب الشيخ ممن يدعي تعظيم العقل واتباعه ومع ذلك يقحمه في مجال ليس من مجالاته؛ فيقول رحمه الله: (كل هذه القاعدة قاعدة مبنية على شفا جرف هار؛ لأنها قاعدة تقتضي تقديم المعقول على المنقول، والعقل يقتضي تقديم المنقول على المعقول.

وهذا من العجب؛ أن يقولوا: نحن نتبع العقل، وهم يهدمون العقل بما يدعونه عقلا؛ لان العقل يقتضي أن هذه الأمور الغيبية نقتصر فيها على الخبر المجرد، لان العقل لا يمكن أن يتحكم فيها أو يدركها، فكان مقتضى العقل الصريح أن يرجع فيها إلى النقل فالخبر المحض الذي لا تدركه بعقلك كيف ترجع إلى عقلك فيه؟!

فمثلا: لو رجعت إلى عقلك بالنسبة إلى حال شخص من البشر، فلا يمكن أن تحكم بعقلك على أحواله، ولكن تعتمد في الحكم على أحواله على ما نقله عن نفسه أو ما نقل عنه بخبر الصادق، أما أن تحكم عليه بعقلك فهذا غير صحيح؛ فكل له تصرف يختص به، فأنت ربما في بيتك تقوم وتفطر وتروح لعملك، وربما هو يقوم ولا يفطر بل يروح إلى العمل قبل أن يفطر، وبذلك يختلف عنك، هذا وهو بشر، حاله قريبة من حالك، كيف بالله عز وجل؟! كيف تحكم على الله بعقلك والعقل يقتضي أن تعتمد في ذلك على النقل، لان هذا لا يثبت إلا بالخبر المحض)[٥١].

٧- فند الشيخ أدلة الأشاعرة العقلية بنفس طريقتهم التي ألزموا أنفسهم بها؛ فرد عليهم بالعقل الخاضع لسلطان نصوص الوحيين، الذي لا يناقضهما، على طريقة شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل.

يقول الشيخ حين تكلم عن أقسام الزائغين عن هدي الأنبياء والرسل: (وقد انقسم هؤلاء إلى أربع طوائف:

الطائفة الأولى: الأشاعرة ومن ضاهاهم من الماتريدية وغيرهم وطريقتهم أنهم أثبتوا لله الأسماء وبعض الصفات، ونفوا حقائق أكثرها، وردوا ما يمكنهم رده من النصوص، وحرفوا ما لا يمكنهم رده، وسموا ذلك التحريف تأويلا.

فأثبتوا لله من الصفات سبع صفات: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر[٥٢]، على خلاف بينهم وبين السلف في كيفية إثبات بعض هذه الصفات.

---

(٥١) شرح السفارينية ص ١١١.

(٥٢) انظر: قول الأشاعرة في: أصول الدين للبغدادي ص٩٠.

وشبهتهم فيما ذهبوا إليه: أنهم اعتقدوا فيما نفوه أن إثباته يستلزم التشبيه أي التمثيل(٥٣). وقالوا فيما أثبتوه: إن العقل قد دل عليه فإن إيجاد المخلوقات يدل على القدرة، وتخصيص بعضها بما يختص به يدل على الإرادة، وإحكامها يدل على العلم، وهذه الصفات " القدرة، والإرادة، والعلم" تدل على الحياة؛ لأنها لا تقوم إلا بحي، والحي إما أن يتصف بالكلام والسمع والبصر وهذه صفات كمال، أو بضدها وهو الخرس والصمم والعمى وهذه صفات نقص ممتنعة على الله تعالى فوجب ثبوت الكلام، والسمع والبصر(٥٤).

والرد عليهم من وجوه:

الأول: أن الرجوع إلى العقل في هذا الباب مخالف لما كان عليه سلف الأمة من الصحابة، والتابعين، وأئمة الأمة من بعدهم، فما منهم أحد رجع إلى العقل في ذلك وإنما يرجعون إلى الكتاب والسنة، فيثبتون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبته لنفسه، أو أثبته له رسله إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل.

قال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل: (نَصِفُ الله بما وصف به نفسه ولا نتعدى القرآن والحديث)(٥٥).

الثاني: أن الرجوع إلى العقل في هذا الباب مخالف للعقل؛ لأن هذا الباب من الأمور الغيبية التي ليس للعقل فيها مجال وإنما تتلقى من السمع فإن العقل لا يمكنه أن يدرك بالتفصيل ما يجب، ويجوز، ويمتنع في حق الله تعالى فيكون تحكيم العقل في ذلك مخالفا للعقل.

الثالث: أن الرجوع في ذلك إلى العقل مستلزم للاختلاف والتناقض؛ فإن لكل واحد منهم عقلًا يرى وجوب الرجوع إليه كما هو الواقع في هؤلاء، فتجد أحدهم يثبت ما ينفيه الآخر، وربما يتناقض الواحد منهم فيثبت في مكان ما ينفيه، أو ينفي نظيره في مكان آخر، فليس لهم قانون مستقيم يرجعون إليه ....)(٥٦).

---

(٥٣) انظر: المصدر السابق ص: ١١٠، الإرشاد للجويني ص: ١٣٧ فما بعدها.

(٥٤) انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام لأبي الفتح الشهرستاني ص١٧٧، ٢٥٦).

(٥٥) الفتوى الحموية، لشيخ الإسلام ابن تيمية ص: ٢٦٥.

(٥٦) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين ٤/ ١٢٢-١٢٣، وتقريب التدمرية، ص ٢٥، ط١. دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

ثم يتابع الشيخ قائلاً: (الرابع: أنهم إذا صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معنى زعموا أن العقل يوجبه، فإنه يلزمهم في هذا المعنى نظير ما يلزمهم في المعنى الذي نفوه مع ارتكابهم تحريف الكتاب والسنة. مثال ذلك: إذا قالوا: "المراد بيدي الله عز وجل: القوة دون حقيقة اليد؛ لأن إثبات حقيقة اليد يستلزم التشبيه بالمخلوق الذي له يد")(٥٧).

فنقول لهم: يلزمكم في إثبات القوة نظير ما يلزمكم في إثبات اليد الحقيقية؛ لأن للمخلوق قوة فإثبات القوة لله تعالى يستلزم التشبيه على قاعدتكم.

ومثال آخر: إذا قالوا: المراد بمحبة الله تعالى إرادة ثواب المحبوب أو الثواب نفسه دون حقيقة المحبة، لأن إثبات حقيقة المحبة يستلزم التشبيه(٥٨).

فنقول لهم: إذا فسرتم المحبة بالإرادة لزمكم في إثبات الإرادة نظير ما يلزمكم في إثبات المحبة، لأن للمخلوق إرادة فإثبات الإرادة لله تعالى يستلزم التشبيه على قاعدتكم، وإذا فسرتموها بالثواب، فالثواب مخلوق مفعول لا يقوم إلا بخالق فاعل، والفاعل لا بد له من إرادة الفعل وإثبات الإرادة مستلزم للتشبيه على قاعدتكم.

ثم نقول: إثباتكم إرادة الثواب، أو الثواب نفسه مستلزم لمحبة العمل المثاب عليه، ولولا محبة العمل ما أثيب فاعله فصار تأويلكم مستلزما لما نفيتم فإن أثبتموه على الوجه المماثل للمخلوق ففي التمثيل وقعتم، وإن أثبتموه على الوجه المختص بالله واللائق به أصبتم ولزمكم إثبات جميع الصفات على هذا الوجه.

الخامس: أن قولهم فيما نفوه: إن إثباته يستلزم التشبيه" ممنوع؛ لأن الاشتراك في الأسماء والصفات، لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات كما تقرر سابقًا، ثم إنه منقوض بما أثبتوه من صفات الله، فإنهم يثبتون لله تعالى الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر، مع أن المخلوق متصف بذلك، فإثباتهم هذه الصفات لله تعالى مع اتصاف المخلوق بها مستلزم للتشبيه على قاعدتهم.

فإن قالوا: إننا نثبت هذه الصفات لله تعالى على وجه يختص به ولا يشبه ما ثبت للمخلوق منها؛ قلنا: هذا جواب حسن سديد فلماذا لا تقولون به فيما نفيتموه فتثبتونه لله على وجه يختص به ولا يشبه ما ثبت للمخلوق منه؟!

---

(٥٧) انظر: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للباقلاني ص: ٢٣.

(٥٨) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، تأليف: صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (٢/ ١٠٣٢).

فإن قالوا: ما أثبتناه قد دل العقل على ثبوته فلزم إثباته؛ قلنا: عن هذا ثلاثة أجوبة:

أحدها: أنه لا يصح الاعتماد على العقل في هذا الباب كما سبق.

الثاني: أنه يمكن إثبات ما نفيتموه بدليل عقلي يكون في بعض المواضع أوضح من أدلتكم فيما أثبتموه.

مثال ذلك: الرحمة التي أثبتها الله تعالى لنفسه في قوله: ﴿ وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا﴾ سورة الكهف: الآية (٥٨).، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ سورة يونس: الآية (١٠٧). فإنه يمكن إثباتها بالعقل كما دل عليها السمع.

فيقال: الإحسان إلى الخلق بما ينفعهم ويدفع عنهم الضرر يدل على الرحمة؛ كدلالة التخصيص على الإرادة بل هو أبين وأوضح لظهوره لكل أحد.

الثالث: أن نقول: على فرض أن العقل لا يدل على ما نفيتموه فإن عدم دلالته عليه لا يستلزم انتفاءه في نفس الأمر؛ لأن انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول، إذ قد يثبت بدليل آخر. فإذا قدرنا أن الدليل العقلي لا يثبته، فإن الدليل السمعي قد أثبته، وحينئذ يجب إثباته بالدليل القائم السالم عن المعارض المقاوم.

فإن قالوا: بل العقل يدل على انتفاء ذلك؛ لأن إثباته يستلزم التشبيه والعقل يدل على انتفاء التشبيه.

قلنا: إن كان إثباته يستلزم التشبيه فإن إثبات ما أثبتموه يستلزم التشبيه أيضا، فإن منعتم ذلك لزمكم منعه فيما نفيتموه؛ إذ لا فرق، وحينئذ إما أن تقولوا بالإثبات في الجميع فتوافقوا السلف، وإما أن تقولوا بالنفي في الجميع فتوافقوا المعتزلة ومن ضاهاهم، وأما التفريق فتناقض ظاهر(٥٩).

المطلب الثاني: موقفه من منهج الأشاعرة في تقرير الصفات.

الأشاعرة في هذا الباب لهم اضطراب ظاهر واختلاف كبير بين متقدميهم، ومتأخريهم ولكن استقر مذهبهم على:

- أن هناك صفات اتفقوا على إثباتها، وهي الصفات السبع التي يسمونها بصفات المعاني، وإثباتهم لها على غير منهج أهل السنة والجماعة.

(٥٩) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١٢٣/٤-١٢٦)، ، وتقريب التدمرية، ص ٢٨.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

- وهناك صفات اتفقوا على تأويلها، وهي الصفات الاختيارية المتعلقة بمشيئة الله عز وجل وقدرته.
- وهناك صفات اختلفوا فيها مثل الصفات الخبرية(٦٠).

قال الشيخ ابن عثيمين: (والمتأخرون الذين ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري، أخذوا بالمرحلة الثانية من مراحل عقيدته، والتزموا طريق التأويل في عامة الصفات، ولم يثبتوا إلا الصفات السبع المذكورة في هذا البيت:

حي عليم قدير والكلام له إرادة وكذا السمع والبصر

على خلاف بينهم وبين أهل السنة في كيفية إثباتها)(٦١). ويظهر موقف الشيخ من منهجهم هذا من خلال تقريرات الشيخ الآتية:

١. يحكم الشيخ على الأشاعرة أنهم معطلة في باب الصفات، اعتباراً بالأكثر؛ حيث إنهم لم يثبتوا سوى سبع صفات.

يقول الشيخ: (وأما الأشاعرة فهم معطلة اعتباراً بالأكثر؛ لأنهم لا يثبتون من الصفات إلا سبعًا، وصفاته تعالى لا تحصى. وإثباتهم لهذه السبع ليس كإثبات السلف؛ فمثلا: الكلام عند أهل السنة أن الله يتكلم بمشيئته بصوت وحرف.

والأشاعرة قالوا: الكلام لازم لذاته كلزومه الحياة والعلم، ولا يتكلم بمشيئته(٦٢)، وهذا الذي يُسمع عبارة عن كلام الله وليس كلام الله، بل هو مخلوق؛ فحقيقة الأمر أنهم لم يثبتوا الكلام، ولهذا قال بعضهم: إنه لا فرق بيننا وبين المعتزلة في كلام الله؛ لأننا أجمعنا على أن ما بين دفتي المصحف مخلوق، وحجتهم في إثبات الصفات السبع: أن العقل دل عليها.

وشبهتهم في إنكار البقية: زعمهم أن العقل لا يدل عليها(٦٣).

---

(٦٠) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، تأليف: عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود ١٠٢٩/٢.

(٦١) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين: ٣٣٨/٣، وانظر قولهم في: الشامل، للجويني، ص ٥١١، تحقيق د. علي سامي النشار وفيصل بدير عون، وسهير محمد مختار، ط. منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٦٩م، والمسائل الخمسون للفخر الرازي، ص٣٣، تحقيق د.أحمد حجازي السقا، ط٢. دار الجيل، بيروت، المكتب الثقافي، القاهرة، ١٤١٠هـ.

(٦٢) انظر أقوالهم في: أصول الدين للبغدادي ص: ١٠٦، ونهاية الإقدام للشهرستاني ص: ٢٥٦ ، فما بعدها.

(٦٣) انظر قولهم في: نهاية الإقدام للشهرستاني (ص: ٢٥٦).

والرد عليهم بما يلي:

أ- أن كون العقل يدل على الصفات السبع لا يدل على انتفاء ما سواها؛ فإن انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول، فهب أن العقل لا يدل على بقية الصفات، لكن السمع دل عليها، فنثبتها بالدليل السمعي.

ب- أنها ثابتة بالدليل العقلي بنظير ما أثبتم هذه السبع؛ فمثلا: الإرادة ثابتة لله عندهم بدليل التخصيص، حيث إن الله جعل الشمس شمسًا، والقمر قمرًا، والسماء سماءً، والأرض أرضًا، وكونه يميز بين ذلك معناه أنه سبحانه وتعالى يريد؛ إذ لولا الإرادة؛ لكانت الدنيا كلها سواء، فأثبتوها؛ لأن العقل دل عليها(٦٤).

وقال: (لأن مدار إثبات الأسماء والصفات أو نفيها على السمع، فعقولنا لا تحكم على الله أبدا، فالمدار إذا على السمع، خلافا للأشعرية والمعتزلة والجهمية وغيرهم من أهل التعطيل، الذين جعلوا المدار في إثبات الصفات أو نفيها على العقل، فقالوا: ما اقتضى العقل إثباته، أثبتناه، سواء أثبته الله لنفسه أم لا! وما اقتضى نفيه، نفيناه، وإن أثبته الله! وما لا يقتضي العقل إثباته ولا نفيه، فأكثرهم نفاه، وقال: إن دلالة العقل إيجابية، فإن أوجب الصفة، أثبتناها، وإن لم يوجبها، نفيناها! ومنهم من توقف فيه، فلا يثبتها لأن العقل لا يثبتها لكن لا ينكرها؛ لأن العقل لا ينفيها، ويقول: نتوقف! لأن دلالة العقل عند هذا سلبية، إذا لم يوجب، يتوقف ولم ينف! فصار هؤلاء يحكمون العقل فيما يجب أو يمتنع على الله عز وجل.

فيتفرغ على هذا: ما اقتضى العقل وصف الله به، وصف الله به وإن لم يكن في الكتاب والسنة، وما اقتضى العقل نفيه عن الله، نفوه، وإن كان في الكتاب والسنة.

(٦٤) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٩/ ٣١٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

ولهذا يقولون: ليس لله عين، ولا وجه، ولا له يد، ولا استوى على العرش، ولا ينزل إلى السماء الدنيا لكنهم يحرفون ويسمون تحريفهم تأويلا ولو أنكروا إنكار جحد؛ لكفروا؛ لأنهم كذبوا لكنهم ينكرون إنكار ما يسمونه تأويلا وهو عندنا تحريف. والحاصل أن العقل لا مجال له في باب أسماء الله وصفاته.."(٦٥).

٢. الشيخ يعتبر الأشعرية من المعطلة في الأغلب، ولكنه أكد أنهم أسوأ من المعطلة فيما أثبتوه؛ لأنهم صرفوا الصفات عن معناها المراد منها.

فقد سئل الشيخ عن سؤال أحد السلف رضي الله عنهم عن الأسماء والصفات فقال: أمرُّوها كما جاءت. ما معنى ذلك؟ وهل هذا القول منسوب إلى أحد السلف؟

فأجاب رحمه الله تعالى: "هذا القول منسوب إلى عموم السلف، يقولون في آيات الصفات وأحاديثها: أمروها كما جاءت بلا كيف(٦٦)، فقولهم: أمروها كما جاءت يعني: لا تتعرضوا لها بتحريف، أي بتأويل يخرجها عن ظاهرها، ويتضمن هذا القول أيضاً إثبات معانيها، وأنه ليس المراد مجرد إثبات اللفظ؛ لأن نصوص الصفات في كتاب الله وسنة رسوله ألفاظ جاءت لإثبات معناها، لا أن نمرها على ألسنتنا دون أن نفهم المعنى، فكأنهم يقولون: أمروها على معناها المراد بها لا تغيروها. وقولهم: بلا كيف، أي: لا تكيفوها، وليس المعنى بلا اعتقاد كيفية لها؛ لأن لها كيفية ضرورة إثباتها، إذ لا يمكن إثبات شيء لا كيفية له، فيكون المعنى: بلا كيف، أي: بلا تكييف لها، لا تكيفوها، لا تقولوا: كيفية وجه الله كذا وكذا، ولا كيفية يديه كذا وكذا، ولا كيفية عينيه كذا وكذا، لأن الله تعالى أجل وأعظم من أن يدرك العباد كيفية صفاته.

وفي هذا القول المشهور عن السلف رد على طائفتين منحرفتين:

فالجملة الأولى فيها رد على طائفتين: الأولى من عطلت المعاني مطلقاً، والثانية من أثبتت معاني لا دليل عليها، وربما تكون الطائفة الثانية أشد مخالفة من الطائفة الأولى؛ لأن الطائفة الأولى أمسكت وقالت: لا نثبت معنى، فنفت المعنى، وهذا نفي بلا علم بلا شك. والثانية نفت المعنى المراد وأثبتت معنى آخر لا يدل عليه اللفظ، فصار في ذلك

---

(٦٥) مجموع فتاوى ابن عثيمين (٦٢/٨).

(٦٦) ينظر: الصفات للدارقطني (ص: ٤٠– ٤٤). شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٥٨١/٢ ـ ٥٨٢). الأسماء والصفات للبيهقي (٣٧٧/٢). ذم التأويل، لابن قدامة المقدسي (ص: ٩– ٢٥).

جنايتان: الجناية الأولى: نفي المعنى الذي هو ظاهر اللفظ، والثانية: إثبات معنى لا يدل عليه اللفظ، أما قولهم: بلا كيف، فهو رد على طائفة منحرفة على ضد الطائفتين المعطلتين، وهي طائفة الممثلة الذين قالوا: نثبت لله الصفات، ولكنها على مثل ما كان من صفات المخلوقين: فوجه الله تعالى- على زعمهم، تعالى الله عن قولهم- يكون على مثل أجمل وجه بشري، وهكذا بقية صفاته عز وجل. وهؤلاء أيضاً خالفوا قول الله تعالى خبراً (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) الشورى:١١. وعصوا أمر الله تعالى نهياً في قوله (فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) النحل:٧٤. وخلاصة الجواب: أن معنى قول السلف: أمروها كما جاءت: أثبتوا هذه الألفاظ مع معانيها التي دلت عليها، وهو ما يفهم من ظاهرها، على الوجه اللائق بالله عز وجل. وقولهم: بلا كيف، رد على الممثلة، أي: لا تكيفوها، وليس المعنى لا تعتقدوا لها كيفية؛ لأن لها كيفية، مجرد القول بإثباتها يستلزم أن يكون لها كيفية، لكنها غير معلومة، ولهذا قال الإمام مالك رحمه الله في استواء الله على عرشه: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة[٦٧])[٦٨].

٣. ومن منهج الشيخ رحمه الله في التأصيل العقدي في الرد على المخالفين في الأسماء والصفات خاصة الأشاعرة تقرير قاعدة أهل السنة والجماعة في هذا الباب وهي: القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر.

حيث قال رحمه الله: (يقال لمن يثبت بعض الصفات دون بعض: القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر، أي أن من أثبت شيئا مما أثبته الله لنفسه من الصفات ألزم بإثبات الباقي، ومن نفى شيئا منه ألزم بنفي ما أثبته وإلا كان متناقضا، مثال ذلك: إذا كان المخاطب يثبت لله تعالى حقيقة الإرادة، وينفي حقيقة الغضب ويفسره: إما بإرادة الانتقام، وإما بالانتقام نفسه، فيقال له: لا فرق بين ما أثبته من حقيقة الإرادة وما نفيته من حقيقة الغضب، فإن كان إثبات حقيقة الغضب يستلزم التمثيل، فإثبات حقيقة الإرادة يستلزمه أيضا. وإن كان إثبات حقيقة الإرادة لا

(٦٧) العرش للذهبي (١١٧/١). شرح الطحاوية لابن أبي العز (٩٦/١). العواصم والقواصم، لابن الوزير (٣٨٦/٣).
(٦٨) فتاوى نور على الدرب للعثيمين (٤/ ٢، بترقيم الشاملة آليا).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

يستلزمه، فإثبات الغضب لا يستلزمه أيضا، لأن القول في أحدهما كالقول في الآخر، وعلى هذا يلزمك إثبات الجميع، أو نفي الجميع...)[٦٩].

وهذه القاعدة من أعظم الأصول والقواعد في باب الأسماء والصفات، ومن أهمها في بيان تناقض الخصوم من أهل الكلام – على مختلف طبقاتهم ودرجاتهم في هذا الباب –كما أنها مشتملة على جوانب عظيمة في إقناع من يتردد في صحة مذهب السلف، أو يخالطه شك أو شبهة مما ينثره أهل الكلام في كتبهم ومقالاتهم، وقد فصل هذه القاعدة وبينها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى[٧٠].

٤. يقرر الشيخ مذهب أهل السنة والجماعة ومخالفة الأشعرية له، وذلك بضرب الأمثلة، وتحرير ما قالوه في باب الصفات وأنه مجانب للمذهب الحق[٧١].

حيث قال جواباً على سؤال حول تقسيم الناس في باب الصفات إلى مدرستين؛ مدرسة المتمسكين بإبقاء النصوص على ظاهرها، ومدرسة صرف النصوص عن ظاهرها فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته: (فالمدرسة الأولى يقرر معلموها وجوب إبقاء النصوص على ظواهرها فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته، مع نفي ما يجب نفيه عن الله تعالى، من التمثيل أو التكييف، والمدرسة الثانية يقرر معلموها وجوب صرف النصوص عن ظواهرها فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته.

وهذان المنهجان متغايران تمامًا، ويظهر تغايرهما بالمثال التالي:

قال الله – تعالى –: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ سورة المائدة: الآية (٦٤). وقال فيما حكاه عن معاتبة إبليس حين أبى أن يسجد لآدم بأمر الله: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ سورة ص: الآية (٧٥).. فقد اختلف معلمو المدرستين في المراد باليدين اللتين أثبتهما الله – تعالى – لنفسه.

---

(٦٩) مجموع فتاوى ابن عثيمين (١٣٧/٤).

(٧٠) انظر: الرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ص٣١.

(٧١) مجموع فتاوى ابن عثيمين (١٣٧/٤).

فقال أهل المدرسة الأولى: يجب إبقاء معناهما على ظاهره، وإثبات يدين حقيقيتين لله – تعالى –، على وجه يليق به(٧٢).

وقال أهل المدرسة الثانية: يجب صرف معناهما عن ظاهره، ويحرم إثبات يدين حقيقيتين لله – تعالى–، ثم اختلفوا في المراد بهما هل هو القوة، أو النعمة(٧٣).

وبهذا المثال يتبين أن منهجَي أهل المدرستين مختلفان متغايران، ولا يمكن بعد هذا التغاير أن يجتمعا في وصف واحد، هو أهل السنة.

إذن فلا بد أن يختص وصف أهل السنة بأحدهما دون الآخر، فلنحكم بينهما بالعدل، ولنعرضهما على ميزان القسط وهو كتاب الله – تعالى –، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلام الصحابة، والتابعين لهم بإحسان من سلف الأمة وأئمتها. وليس في هذا الميزان ما يدل بأي وجه من وجوه الدلالة، المطابقة، أو التضمن، أو الالتزام صريحًا أو إشارة على ما ذهب إليه أهل المدرسة الثانية، بل في هذا الميزان ما يدل دلالة صريحة، أو ظاهرة، أو إشارية على ما ذهب إليه أهل المدرسة الأولى، وعلى هذا فيتعين أن يكون وصف أهل السنة خاصا بهم لا يشاركهم فيه أهل المدرسة الثانية؛ لأن الحكم بمشاركتهم إياهم جور، وجمع بين الضدين، والجور ممتنع شرعًا، والجمع بين الضدين ممتنع عقلاً(٧٤).

---

(٧٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٣٦٣). الصواعق المرسلة، لابن القيم الجوزية (١/ ٢٢٠).

(٧٣) وهذا هو مذهب الأشاعرة انظر: أصول الدين للبغدادي (ص: ١١٠). والإرشاد للجويني (ص:١٣٧).

(٧٤) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١/ ١١٦-١١٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

المبحث الثاني:

حكم الشيخ على الأشاعرة وأعيانهم

ويشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حكمه على الأشاعرة عموماً، يتبين من خلال ما يلي:

١. يرى الشيخ رحمه الله؛ أن الأشاعرة يعتبرون من أهل السنة بالمعنى العام؛ الذي يكون في مقابلة الشيعة الرافضة، ولكنهم ليسوا من أهل السنة والجماعة بالمعنى الخاص(٧٥).

قال رحمه الله: (أهل السنة يدخل فيهم المعتزلة، يدخل فيهم الأشعرية، يدخل فيهم كل من لم يكفر من أهل البدع، إذا قلنا هذا في مقابلة الرافضة. لكن إذا أردنا أن نبين أهل السنة، قلنا: إن أهل السنة حقيقة هم السلف الصالح الذين اجتمعوا على السنة وأخذوا بها، وحينئذ يكون الأشاعرة والمعتزلة والجهمية ونحوهم: ليسوا من أهل السنة بهذا المعنى)(٧٦).

---

(٧٥) مصطلح أهل السنة والجماعة يطلق ويراد به معنيان:

أ- المعنى الأعم: وهو ما يقابل الشيعة فيقال: المنتسبون للإسلام قسمان: أهل السنة والشيعة، مثلما عنون شيخ الإسلام كتابه في الرد على الرافضي؛ منهاج السنة، وفيه بين هذين المعنيين، وصرح أن ما ذهبت إليه الطوائف المبتدعة من أهل السنة بالمعنى الأخص. وهذا المعنى يدخل فيه كل من سوى الشيعة كالأشاعرة، لاسيما أن الأشاعرة فيما يتعلق بموضوع الصحابة والخلفاء متفقون مع أهل السنة.

ب- المعنى الأخص: وهو ما يقابل المبتدعة وأهل الأهواء، وهو الأكثر استعمالاً في كتب الجرح والتعديل، فإذا قالوا عن الرجل أنه صاحب سنة أو كان سنياً أو من أهل السنة ونحوها، فالمراد أنه ليس من إحدى الطوائف البدعية كالخوارج والمعتزلة والشيعة، وليس صاحب كلام وهوى. وهذا المعنى لا يدخل فيه الأشاعرة أبداً، بل هم خارجون عنه، وقد نص الإمام أحمد وابن المديني على أن من خاض في شيء من علم الكلام لا يعتبر من أهل السنة وإن أصاب بكلامه السنة حتى يدع الجدل ويسلم للنصوص، فلم يشترطوا موافقة السنة فحسب، بل التلقي والاستمداد منها، فمن تلقى من السنة فهو من أهلها وإن أخطأ، ومن تلقى من غيرها فقد أخطأ وإن وافقها في النتيجة. ينظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٥٦/٣، ومنهاج السنة النبوية١٦٣/٢.

(٧٦) الشرح الممتع ٣٠٦/١١.

ويقول أيضا: (وقال بعض العلماء: إن الكفر ملةٌ واحدةٌ. لكن هذا القول ضعيف؛ لأن اليهود يقولون: ليست النصارى على شيء، والنصارى يقولون: ليست اليهود على شيء، فكيف يكونون أمة واحدة؟! نعم، هم بالنسبة للإسلام صنف، لكن بالنسبة لما بينهم مختلفون، كما نقول مثلًا: أهل السنة يدخل فيهم المعتزلة، يدخل فيهم الأشعرية، يدخل فيهم كل من لم يَكْفُر من أهل البدع، إذا قلنا هذا في مقابلة الرافضة.

لكن إذا أردنا أن نبين أنواع أهل السنة قلنا: إن أهل السنة حقيقة هم السلف الصالح الذين اجتمعوا على السنة وأخذوا بها، وحينئذٍ يكون الأشاعرة والمعتزلة والجهمية ونحوهم ليسوا من أهل السنة بهذا المعنى)[٧٧]، وقال أيضا: (الأشاعرة من أهل السنة والجماعة فيما وافقوا فيه أهل السنة والجماعة ، وهم مخالفون لـ أهل السنة والجماعة في باب الصفات؛ لأنهم لا يثبتون من صفات الله إلا سبع صفات، ومع هذا لا يثبتونها على الوجه الذي أثبتها عليه أهل السنة، فلا ينبغي أن نقول هم من أهل السنة على الإطلاق، ولا أن ننفي عنهم كونهم من أهل السنة على الإطلاق، بل نقول: هم من أهل السنة فيما وافقوا فيه أهل السنة، وهم مخالفون لأهل السنة فيما خالفوا فيه أهل السنة، فالتفصيل هو الذي يكون به الحق، وقد قال الله تعالى: {وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا} سورة الأنعام: الآية (١٥٢)، فإخراجهم من أهل السنة مطلقاً ليس من العدل، وإدخالهم في أهل السنة بالإطلاق ليس من العدل أيضاً، والواجب أن يعطى كل ذي حقٍ حقه.)[٧٨]. وهذا من إنصافه رحمه الله وعدله في الحكم على الأشاعرة.

وما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى بشأن مصطلح أهل السنة والجماعة وأن له إطلاقين خاص وعام هو ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في عدة مواضع من كتبه؛ يقول رحمه الله تعالى: (فلفظ السنة يُراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة)[٧٩]. ويقول أيضا: أن أهل الحديث والأثر، أهل السنة المحضة، فلا يدخل فيهم إلا من أثبت الصفات لله تعالى، وقال: إن القرآن غير مخلوق، وأن الله يُرى في الآخرة، وأثبت القدر، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة)[٨٠].

---

(٧٧) الشرح الممتع (١/ ٥٩٨٥).

(٧٨) لقاء الباب المفتوح ٦/٢٠.

(٧٩) منهاج السنة ٢/١٣٢.

(٨٠) نفس المرجع والصفحة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

قال العلامة ابن باز رحمه الله تعالى: (كما أنه لا مانع أن يُقال: إن الأشاعرة ليسوا من أهل السنة في باب الأسماء والصفات، وإن كانوا منهم في الأبواب الأخرى)(٨١).

٢. يشتد إنكار الشيخ رحمه الله تعالى على من أخرج الأشاعرة من الإسلام، أو أخرجهم من أهل السنة بإطلاق.

فيقول الشيخ: (لا يُخرِج الأشاعرةَ والماتريديةَ من صف المسلمين إلا جاهل بحالهم، أو جاهل بأسباب الكفر والخروج عن الإسلام، أما أهل العلم بذلك فلم يخرجوهم من الإسلام، بل ولا من أهل السنة والجماعة في غير ما خالفوا به أهل السنة والجماعة، والإنسان قد يكون فيه شعبة من المخالفة للحق، وشعبة من الموافقة له، ولا يخرجه ذلك عن أهل الحق إخراجًا مطلقًا بل يعطى ما يستحقه ويوصف بما هو أهله من هذا وهذا حتى يكون الوزن بالقسطاس المستقيم.

وأما أن يكون الأشاعرة والماتريدية في المسلمين بهذه النسبة ٩٥ % فهذا أمر ينظر فيه، وحتى لو صحت هذه النسبة فإنها لا تقتضي عصمتهم من الخطأ؛ لأن العصمة في إجماع المسلمين، وإجماع المسلمين ثابت على خلاف ما كانت عليه هذه النسبة، فإن السلف الصالح من صدر هذه الأمة مجمعون على إثبات ما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله، وعلى إجراء النصوص في ذلك على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير تأويل، وهم أحق بالاتباع"(٨٢).

ويقول في موضع آخر: ونحن لا نعلم أن أحدًا من أهل السنة نسب الأشاعرة، والماتريدية إلى الخروج عن الدين، والمروق عن الإسلام.

وأما وصفهم بالضلال باعتبار ما قالوه في صفات الله فإنه موجود في كلام أهل السنة(٨٣).

---

(٨١) تنبيهات على ما كتبه الصابوني لابن باز ص ٣٧، ٣٨.

(٨٢) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان (١/ ٢٣٥).

(٨٣) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١/ ٢٦٨)، وانظر أيضا: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى لابن عثيمين ص ٨٨.

قال الدكتور أحمد القاضي: سألت شيخنا رحمه الله: ما حكم الصلاة في مساجد بعض الدول الإسلامية التي يغلب على من يتولى فيها الإمامة من أخذ الاعتقاد على المذهب الأشعري؟ فأجاب: جائز. ولا يلزم السؤال عن عقيدة الإمام، فسألته: فإن علم أنه أشعري المعتقد؟ فأجاب: الصلاة خلفه جائزة. ولا أعلم أحداً كفر الأشاعرة)[٨٤].

٣. يوضح الشيخ أن أعلام الأشاعرة مع ما لبعضهم من قدم صدق في الإسلام؛ إلا أنهم لا يمكن أن يكونوا أجل وأهدى من الصحابة رضي الله عنهم، ومن بعدهم من العلماء الذين هم على طريقة السلف.

فيقول الشيخ: (أننا إذا قابلنا الرجال الذين على طريق الأشاعرة بالرجال الذين هم على طريق السلف وجدنا في هذه الطريق من هم أجل وأعظم وأهدى وأقوم من الذين على طريق الأشاعرة، فالأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة ليسوا على طريق الأشاعرة. وإذا ارتقيت إلى من فوقهم من التابعين لم تجدهم على طريق الأشاعرة. وإذا علوت إلى عصر الصحابة والخلفاء الأربعة الراشدين لم تجد فيهم من حذا حذو الأشاعرة في أسماء الله تعالى وصفاته، وغيرهما مما خرج به الأشاعرة عن طريق السلف.

ونحن لا ننكر أن لبعض العلماء المنتسبين إلى الأشعري قدم صدق في الإسلام، والذب عنه، والعناية بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله صلى الله عليه وسلم رواية ودراية، والحرص على نفع المسلمين وهدايتهم، ولكن هذا لا يستلزم عصمتهم من الخطأ فيما أخطئوا فيه، ولا قبول قولهم في كل ما قالوه، ولا يمنع من بيان خطئهم ورده لما في ذلك من بيان الحق وهداية الخلق.

ولا ننكر أيضًا أن لبعضهم قصدًا حسنًا فيما ذهب إليه وخفي عليه الحق فيه، ولكن لا يكفي لقبول القول حسن قصد قائله، بل لا بد أن يكون موافقًا لشريعة الله -عز وجل- فإن كان مخالفًا لها؛ وجب رده على قائله كائنًا من كان؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد")[٨٥].

---

(٨٤) ثمرات التدوين من مسائل ابن عثيمين – د. أحمد بن عبد الرحمن القاضي – ج ١ ص ٨.

(٨٥) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٣/٣٤١-٣٤٢)، والحديث: متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب: الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، برقم (٢٦٩٧). ومسلم في كتاب: الأقضية باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور برقم (١٧١٨) واللفظ له.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

٤. ينقل الشيخ نقد الأئمة والعلماء للأشاعرة في رده على مقالاتهم في الصفات وغيرها، دون أن يتعرض لشخصهم أو الحكم عليهم.

يقول الشيخ متكلماً عن أبي المعالي الجويني(٨٦) الذي يقرر مذهب الأشعرية: (ولما كان أبو المعالي الجويني – عفا الله عنه – يقرر مذهب الأشاعرة، وينكر استواء الله على العرش، بل وينكر علو الله بذاته، حيث قال: كان الله تعالى ولم يكن شيء غيره، وهو الآن على ما كان عليه(٨٧). وهو يريد أن ينكر استواء الله على العرش، يعني: كان ولا عرش، وهو الآن على ما كان عليه، إذاً: لم يستو على العرش. فقال له أبو العلاء الهمذاني(٨٨): يا أستاذ! دعنا من ذكر العرش والاستواء على العرش ـ يعني: لأن دليله سمعي، ولولا أن الله أخبرنا به ما علمناه ـ أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في نفوسنا: ما قال عارف قط: يا الله! إلا وجد من قلبه ضرورة بطلب العلو. فبهت أبو المعالي، وجعل يضرب على رأسه: حيرني الهمذاني، حيرني الهمذاني!؛ وذلك لأن هذا دليل فطري لا أحد ينكره)(٨٩).

---

(٨٦) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف المعروف بأبي المعالي الجويني، والملقب بإمام الحرمين، فقيه، أصولي، متكلم، مفسر أديب ولد في (جورين) من نواحي نيسابور سنة ٤١٩هـ، ورحل إلى بغداد ثم مكة، ثم المدينة، له مصنفات عديدة أهمها: "غياث الأمم في التياث والظلم"، والعقيدة النظامية في الأركان الإسلامية"، والإرشاد" في أصول الدين، توفي بنيسابور سنة ٤٧٨هـ، أما عقيدته فمعظم من ترجم له لم يتعرض لها، وليست مؤلفاته موجودة بين أيدينا غير أن اعتراضه على أبي المعالي في مسألة صفة العلو مؤشر على سلامة معتقده من حيث الجملة. ينظر: وفيات الأعيان (٣/ ١٦٧– ١٧٠). سير أعلام النبلاء (١٨/٤٦٨– ٤٧٧). الأعلام (٤/ ١٦٠). معجم المؤلفين (٦/ ١٨٤).

(٨٧) ينظر: رسالة في إثبات الاستواء والفوقية، للجويني (ص: ٦٤).

(٨٨) هو الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد ابن سهل العطار: شيخ همذان، وإمام العراقيين في القراءات، وله باع في التفسير والحديث والأنساب والتواريخ. كان كثير التقشف في الملبس، ولد سنة ٤٨٨هـ. له تصانيف، منها (زاد المسير) في التفسير، خمسون جزءًا، و(الوقف والابتداء) في القراءات، و(معرفة القراءة) نحو ٢٠ جزءًا. توفي سنة ٥٦٩هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٢٨٧). الأعلام للزركلي (٢/١٨١).

(٨٩) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين (١/٣٨١–٣٨٢). وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى قصة الهمذاني مع الجويني، انظر: مجموع الفتاوى (٤/٤٤)، وذكرها الذهبي أيضا في العلو للعلي الغفار ص٢٥٩.

المطلب الثاني: حكمه على أعيانهم.

يتبين حكم الشيخ على أعيان الأشاعرة من خلال ما يلي:

١. يتوجه الشيخ في نقده لعلماء الأشاعرة إلى الباطل الذي ذكروه في مقالاتهم، ويرده ويفنده بالدليل السمعي والعقلي.

فقد سئل رحمه الله عما ذكره الرازي من أن ظاهر قوله تعالى: {وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي} سورة طه: الآية (٣٩). يقتضي أن يكون موسى مستقرًا على تلك العين لاصقًا بها مستعليًا عليها. وأن قوله تعالى: {وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا} سورة هود: الآية (٣٧)، يقتضي أن تكون آلة تلك الصنعة هي تلك العين؟[٩٠].

فأجاب قائلا: إن ادعاءه أن ذلك ظاهر الآيتين ادعاء باطل؛ لأن هذا المعنى الذي ادعى أنه ظاهر الكلام معنى باطل، لا يقوله عاقل، كما اعترف به هو، فإذا كان معنى باطلًا لا يقوله عاقل، فكيف يسوغ لمؤمن بل لعاقل أن يقول: إن هذا ظاهر كلام الله تعالى؟!

إن من جوّز أن يكون هذا ظاهر كلام الله عز وجل؛ فقد قدح في الله عز وجل وفي كلامه الكريم، حيث جعل مدلوله معنى باطلاً لا يقوله العقلاء، وإذا تعذر أن يكون هذا المعنى الباطل ظاهر هذا الكلام تعين أن يكون ظاهره معنى آخر يليق بالله تعالى، وهو في الآية الأولى . وهي قوله تعالى (وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي)[٩١]. وكلامه فيهما واحد.

٢. ينقل الشيخ عن أعلام الأشاعرة تراجعهم عن طريقتهم، وبيانهم أنهم كانوا على خطأ فيما ذهبوا إليه في بعض المسائل.

يقول الشيخ: (ولقد رأينا أن الذين يحيدون عن هذه السبيل ويتخبطون خبط عشواء في بعض أسماء الله وصفاته، رأينا أنهم يضلون كثيراً، ويؤدي بهم الحال إلى الشرك وإلى الحيرة، كما نقل ذلك عن كثيرٍ من زعمائهم، حتى إن الفخر الرازي وهو من رؤسائهم قال فيما نقل عنه، إما منشداً وإما ناظماً[٩٢]:

---

(٩٠) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (٣٤٤/١٧)، (٤٨/٢٢).

(٩١) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١/ ١٥٣).

(٩٢) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٢٥٠/٤). طبقات الشافعية الكبرى للسبكي(٩٦/٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

نهايـــة إقـــدام العقـــول عقـــال وأكثـــر ســـعي العـــالمين ضـــلال
وأرواحنـــا في وحشـــة مـــن جســـومنا وغايـــــة دنيـــــانا أذى ووبال
ولم نســـتفد مـــن بحثنـــا طـــول عمـــرنا ســـوى أن جمعنـــا فيـــه قيـــل وقـــالوا

وقال: "لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تروي غليلاً ولا تشفي عليلاً، وجدت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات:{الرحمن على العرش استوى} سورة فاطر: الآية (١٠)، {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ} سورة طه: الآية (٥)، وأقرأ في النفي: {ليس كمثله شيء} سورة الشورى: الآية (١١)،{وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا} سورة طه: الآية (١١٠)، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي)[٩٣].

المطلب الثالث: مظاهر عدله في الحكم عليهم.

سلك رحمه الله تعالى مع الأشاعرة مسلك العدل والإنصاف، وتبين ذلك من خلال ما يلي:

١- **الاعتراف بما لهم من قدم صدق في الإسلام والذب عنهم، ويتضح ذلك من خلال كلامه عن الأشاعرة في كتابه الفذ القواعد المثلى، بعد ذكر منهج السلف وتأصيله بالقواعد العلمية المتينة، فقد تكلم في خاتمة هذا الكتاب عن طريقة الأشاعرة ومنهجهم في هذا الباب بكلام طويل أجتزئ منه ما يناسب المقام، حيث قال رحمه الله:** (ونحن لا ننكر أن لبعض العلماء المنتسبين إلى الأشعري قدم صدق في الإسلام، والذب عنه، والعناية بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله صلى الله عليه وسلم رواية ودراية، والحرص على نفع المسلمين وهدايتهم، ولكن هذا لا يستلزم عصمتهم من الخطأ فيما أخطئوا فيه، ولا قبول قولهم في كل ما قالوه، ولا يمنع من بيان خطئهم ورده، لما في ذلك من بيان الحق وهداية الخلق.

(٩٣) فتاوى نور على الدرب للعثيمين (١/ ٢، بترقيم الشاملة آليا)، وانظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٢/١٦). طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٦٥/٢-٦٦).

ولا ننكر أيضا أن لبعضهم قصدًا حسنا فيما ذهب إليه، وخفي عليه الحق فيه، ولكن لا يكفي لقبول القول حسنُ قصد قائله، بل لا بد أن يكون موافقا لشريعة الله عز وجل، فإن كان مخالفا لها وجب رده على قائله كائنا من كان، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد"(٩٤). ثم إن كان قائله معروفا بالنصيحة والصدق في طلب الحق، اعتذر عنه في هذه المخالفة، وإلا عومل بما يستحقه بسوء قصده ومخالفته.

فإن قال قائل: هل تكفرون أهل التأويل أو تفسقونهم؟ قلنا: الحكم بالتفكير والتفسيق ليس إلينا، بل هو إلى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، فهو من الأحكام الشرعية التي مردها إلى الكتاب والسنة، فيجب التثبت فيه غاية التثبت، فلا يكفر ولا يفسق إلا من دل الكتاب والسنة على كفره أو فسقه.

والأصل في المسلم الظاهر العدالة بقاء إسلامه وبقاء عدالته، حتى يتحقق زوال ذلك عنه بمقتضى الدليل الشرعي، ولا يجوز التساهل في تكفيره أو تفسيقه لأن في ذلك محذورين عظيمين: أحدهما: افتراء الكذب على الله تعالى في الحكم وعلى المحكوم عليه في الوصف الذي نبزه به. الثاني: الوقوع فيما نبز به أخاه إن كان سالما منه... إلى أن قال: وبهذا علم أن المقالة أو الفعلة قد تكون كفرًا أو فسقا، ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافرًا أو فاسقا، إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق أو وجود مانع شرعي يمنع منه.

ومن تبين له الحق فأصر على مخالفته تبعا لاعتقاد كان يعتقده، أو متبوع كان يعظمه، أو دنيا كان يؤثرها، فإنه يستحق ما تقتضيه تلك المخالفة من كفر أو فسوق.

فعلى المؤمن أن يبني معتقده وعمله على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فيجعلهما إماما له، يستضيء بنورهما ويسير على منهاجهما، فإن ذلك هو الصراط المستقيم الذي أمر الله تعالى به، في قوله: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}الأنعام: ١٥٣ (٩٥).

٢- يسلك الشيخ مع الأشاعرة ومع غيرهم طريق العدل في الحكم عليهم، ولا يتحرّج رحمه الله من قول الحق فيهم وفي غيرهم ولا يداهن في ذلك.

---

(٩٤) متفق عليه: أخرجه البخاري، حديث رقم (٢٦٩٧) ومسلم حديث رقم: (١٧١٨).

(٩٥) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ص٩٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

قال رحمه الله: (وأما الثاني فلا ينبغي أن نتهيب من وصف القول الذي تبين خطؤه أنه ضلال لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ} سورة النساء: الآية (١٣٥)، وقوله: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ} سورة المائدة: الآية (٨)، فنهى الله – تعالى – أن يحملنا بغض قوم على عدم العدل، فمثله أن يحملنا حب قوم على عدم العدل، ومن المعلوم أنه ليس من العدل أن نقول: هؤلاء الأشاعرة على حق، والسلف على الباطل، وليس من الممكن أن نقول: إن الجميع على حق؛ لاختلاف منهجيهما، فتعين أن نقول: إن السلف هم الذين على الحق، وأن نتذكر قول الله – عز وجل–:{فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ} سورة يونس: الآية:٣٢، وفي صحيح البخاري (أن أبا موسى الأشعري سئل عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال: للابنة النصف، وللأخت النصف، وأت ابن مسعود فسيتابعني فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال: قد ضللت إذًا وما أنا من المهتدين، أقضي فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم للابنة النصف، ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقي فللأخت"(٩٦). فتأمل كيف وصف ابن مسعود مخالفة الحق بالضلال، ونسبه إلى نفسه في مسألة من مسائل فقه الفرائض، فكيف لا توصف مخالفة الحق بالضلال في مسألة من مسائل الفقه الأكبر، فقه أسماء الله – تعالى – وصفاته؟!)(٩٧).

٣– ومن مظاهر عدله معهم؛ أنه يرى أنه لا يصح أن يُنسب إلى مذهب الأشاعرة، إلا من التزم منهجهم في العقيدة، أما من وافقهم في بعض المسائل دون بعض، فلا يُنسب إليهم.

قال الشيخ ابن عثيمين في معرض كلامه عن الحافظين النووي وابن حجر: (وهل يصح أن ننسب هذين الرجلين وأمثالهما إلى الأشاعرة، ونقول: هما من الأشاعرة؟ الجواب: لا؛ لأن الأشاعرة لهم مذهب مستقل، له كيان في الأسماء والصفات والإيمان وأحوال الآخرة ، وما أحسن ما كتبه البعض عما علم من مذهبهم، لأن أكثر الناس لا يفهم عنهم إلا أنهم مخالفون للسلف في باب الأسماء والصفات، ولكن لهم خلافات كثيرة.

(٩٦) أخرجه في البخاري في كتاب: الفرائض، باب/ميراث ابنة الابن مع بنت، برقم (٦٧٣٦).
(٩٧) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١/ ٢٧١).

فإذا قال قائل في مسألة من مسائل الصفات، بما يوافق مذهبهم، فلا نقول: إنه أشعري، أرأيتم لو أن إنسانا من الحنابلة اختار قولا للشافعية، فهل نقول إنه شافعي؟)[٩٨] .

وقال أيضا: (فهذان الرجلان بالذات ما أعلم اليوم أن أحدا قدم للإسلام في باب أحاديث الرسول مثلما قدماه، ويدلك على أن الله سبحانه وتعالى بحوله وقوته –ولا أتألى على الله– قد قبلها، ما كان لمؤلفاتهما من القبول لدى الناس؛ ولدى طلبة العلم، بل حتى عند العامة، فالآن كتاب رياض الصالحين يقرأ في كل مجلس، ويقرأ في كل مسجد، وينتفع الناس به انتفاعا عظيما، وأتمنى أن يجعل الله لي كتابا مثل هذا الكتاب، كل ينتفع به في بيته وفي مسجده)[٩٩].

٤- **يقرر الشيخ تناقض واضطراب طريقة الأشاعرة في باب الصفات؛ حيث إن طريقتهم كانت حجة عليهم من خصومهم حيث قال:** (إن أهل التأويل من المعتزلة وغيرهم احتجوا لباطلهم بطريق الأشاعرة، وأن طريق الأشاعرة كانت حجة لهم؛ حيث احتج أولئك المعتزلة وغيرهم عليهم بما احتجوا به ـ أعني الأشاعرة ـ لأنفسهم فقالوا: إذا كان طريق إثبات الصفات عندكم العقل فما لم يدل عليه العقل صرفتموه عن ظاهره فإننا نحتج عليكم به؛ فإن عقولنا لا تقتضي إثبات الصفات التي أثبتموها فنحن نصرف نصوصها عن ظاهرها كما أنكم فعلتم ذلك مع أهل السنة فقلتم: إن عقولنا لا تقتضي إثبات ما زاد على الصفات السبع التي نثبتها فنحن نصرف نصوصها عن ظاهرها.

وإذا تبين أن طريق السلف هو الحق والهدى والحجة فلماذا نتردد في طريق من خالفه، ونتذبذب في الحكم عليهم؟ إن الدين، والعقل، والحزم والشجاعة كلها تقتضي أن نقول للحق: هو حق، ولما خالفه: هو ضلال، مهما كان القائل به كمًّا أو كيفًا، ليبين الحق ويتميز، فيعبد الناس ربهم على بصيرة ويدعوا إليه على بصيرة.

إنكم لو تأملتم طريقة الأشاعرة في باب أسماء الله – تعالى – وصفاته حق التأمل؛ لتبين لكم أنه لا وجه للتردد في شأنهم ولا لتهيُّب إبطال طريقتهم)[١٠٠].

---

(٩٨) شرح الأربعين النووية، بتصرف: ص ٢٩٠ .

(٩٩) لقاءات الباب المفتوح اللقاء رقم (٤٣) وينظر جواب السؤال رقم: (١٠٧٦٤٥).

(١٠٠) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١/ ٢٧٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

٥- **يفرق الشيخ بين القول وقائله، والفعل وفاعله، فإن كان عن اجتهاد وحسن قصد لا يذم عليه، وإن كان غير ذلك يعطيه من الوصف ما يستحقه حيث قال:** "فإنه يجب التفريق بين حكم القول وقائله، والفعل وفاعله، فالقول الخطأ إذا كان صادرًا عن اجتهاد وحسن قصد لا يذم عليه قائله، بل يكون له أجر على اجتهاده، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»(١٠١). وأما وصفه بالضلال فإن أريد بالضلال الضلال المطلق الذي يذم به الموصوف، ويمقت عليه؛ فهذا لا يتوجه في مثل هذا المجتهد الذي علم منه حسن النية، وكان له قدم صدق في الدين واتباع السنة، وإن أريد بالضلال مخالفة قوله للصواب من غير إشعار بذم القائل فلا بأس بذلك؛ لأن مثل هذا ليس ضلالًا مطلقًا؛ لأنه من حيث الوسيلة صواب، حيث بذل جهده في الوصول إلى الحق، لكنه باعتبار النتيجة ضلال حيث كان خلاف الحق"(١٠٢).

وبعد فهذه أبرز مواقف الشيخ رحمه الله من الأشاعرة في هذا الباب اجتهدت في جمعها ورصدها حسب طاقتي ووسعي أسأل الله أن يرحم شيخنا ويغفر له ويجزيه عن الإسلام والمسلمين خيرا.

(١٠١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ١٠٨/٩، برقم ٧٣٥٢، ومسلم في كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب، أو أخطأ برقم ١٣٤٢/٣، برقم ١٧١٦.

(١٠٢) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين: ١/ ١٢١.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث ظهر لي نتائج عدة من أبرزها ما يلي:

١. الأشاعرة إحدى الفرق الكلامية التي تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري وتلامذته من بعده، الذين سموا باسمه، وتلاهم أتباعهم وطلابهم فعرفوا بذلك، علما بأن معتقدات الأشاعرة المتأخرين تخالف ما استقر عليه مذهب إمامهم أبي الحسن الأشعري.

٢. يرى الشيخ ابن عثيمين أن الاشاعرة من جملة أهل البدع ولا يعطون مصطلح أهل السنة والجماعة بإطلاق وإنما يعطون هذا اللقب في مقابل الشيعة فقط.

٣. يحذر الشيخ رحمه الله تعالى من كتب الأشاعرة باعتبارها من جملة كتب أهل البدع والأهواء.

٤. يشدد الشيخ على وجوب الاعتماد على الأدلة السمعية (المنهج النقلي) في الأمور الغيبية، لكنه لا يمنع من الاستدلال بالأدلة العقلية؛ لإلزام من أنكر دلالة العقل على تلك الأمور.

٥. فند الشيخ أدلتهم العقلية بنفس طريقتهم التي ألزموا أنفسهم فيها؛ فرد عليهم بالعقل الخاضع لسلطان نصوص الوحيين، الذي لا يناقضهما، على طريقة شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل.

٦. يتوجه الشيخ في نقده لعلماء الأشاعرة إلى الباطل الذي ذكروه في مقالاتهم، دون التعرض في الغالب لأشخاصهم.

٧. يفرق الشيخ بين من هو أشعري منهجا وعقيدة وبين من وافق الأشاعرة في بعض المسائل حيث يحكم على الأوائل بالابتداع بخلاف من وافقهم في بعض المسائل.

٨. يقرر الشيخ تناقض واضطراب طريقة الأشاعرة في باب الصفات؛ حيث إن طريقتهم كانت حجة عليهم من خصومهم.

٩. يقرر الشيخ ابن عثيمين رحمه الله فساد طريقة الأشاعرة ومسلكهم في الرد على الطوائف الأخرى في باب الصفات وغيرها وخاصة المعتزلة؛ حيث سلكوا مسلك التأويل الذي انحرفوا فيه عن أهل السنة والجماعة.

١٠. يقرر الشيخ رحمه تعالى أن العقل الصحيح لا يمكن أن يخالف النقل الصحيح ويرى أن ما ذهبت إليه الأشاعرة في هذا الباب إنما هو مجرد وهم لا حقيقة له في واقع النصوص الشرعية.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

١١. أن الشيخ اعتبر الأشعرية من المعطلة في الأغلب، إلا أنه شدد على أنهم أسوأ من المعطلة فيما أثبتوه؛ لأنهم صرفوا الصفات عن معناها المراد منها.

١٢. يتوجه الشيخ في نقده لعلماء الأشاعرة إلى الباطل الذي ذكروه في مقالاتهم، ويرد عليه ويفنده بالدليل السمعي والعقلي.

١٣. يسلك الشيخ مع الأشاعرة وغيرهم طريق العدل في الحكم عليهم، ولا يتحرّج من قول الحق فيهم ولا يداهن.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

موقف الشيخ العلامة محمد ابن عثيمين من الأشاعرة: "الاستدلال والصفات أنموذجاً"

Prepare
Dr. Ali bin Abdulrahman Al-Qarawi
Associate Professor, Department of Contemporary Belief and Doctrines
Qassim University - College of Sharia

Email:Kraaoie@qu.edu.sa

Research summary

This research includes the statement of the position of Sheikh Ibn Uthaymeen -May Allah have mercy on him- from The Ashʿarites group in the matter of inference and attributes.

Ashʿarites are one of the cults that bucked the methodology of adherents of Sunnah (Ahl As-Sunnah wa Al-Jama'ah) in this matter and they have widely expanded in the Islamic world today. Several factors have contributed to the spread of this methodology in the Islamic world today; the most important ones are:

Some of the largest scientific institutions in the Islamic world adopt the approach of this group.

Sheikh Ibn Uthaymeen has a clear attitude to this group especially in the approach of its inference and its attitude to the attributes; summarized as follows:

The Sheikh believes that the Ashʿarites are considered to be Sunnis in the general sense; as they are opposed to the renegade Shiites, but they are not considered adherents of Sunnah (Ahl As-Sunnah wa Al-Jama'ah) in the special sense, yet his denial is intensified towards those who say that they are not Muslims at all.

The Sheikh shows the invalidity of the Ashʿarites methodology of reasoning when they prioritize the mind over transcription, and when they rejected the isolated hadiths in the matter of belief.

The Sheikh determines that the right mind can not contravene the correct transcription and sees that what the Ashʿarites went to in this matter is just an illusion that has no truth in the reality of the Shariah texts.

The Sheikh also shows the authenticity of the isolated hadiths in issues of faith and responds to the Ashʿarites who claim that it only benefits the thought.

The Sheikh considered the Ashʿarites mostly similar to the divestors (Al Mu'attilah) in the matter of the attributes, however, he stressed that they are even worse than the divestors in what they proved; because they distracted the attributes from their intended meaning.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

In his criticism of the Ashʿari scholars, The Sheikh looks up the falsehood mentioned in their articles and refutes them and disproves their say by audio and mental evidence without mentioning their names often.

The Sheikh followed the way of justice with the Ashʿarites and others while judging them; having neither reticence nor hypocrisy while telling the truth about them, and he wouldn't have deemed a person to be an Ash'arite unless they agreed to their inference origins, yet if someone concurred to their say in issues, that doesn't mean to deem that person

المراجع والمصادر:

١. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني تحقيق: أ.د. أحمد عبدالرحيم السايح، توفيق علي هبة، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، ط/ الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
٢. الأسماء والصفات، للبيهقي أبي بكر أحمد بن الحسين تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي مكتبة السوادي جدة ، ط/ الأولى.
٣. أصول الدين تأليف: عبد القاهر البغدادي، دار الفنون التوركية، استانبول، ط/ الأولى، ١٣٤٦هـ- ١٩٢٨م.
٤. الأعلام خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط/ الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.
٥. درء تعارض العقل والنقل، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط/ الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٦. ذم التأويل، لابن قدامة المقدسي، تحقيق/ بدر بن عبد الله البدر، دار الفتح، الشارقة، ط/ الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٧. رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني، المحقق: أحمد معاذ بن علوان حقي، الناشر: دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، ط/ الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
٨. سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط/ الثالثة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٩. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (أبي القاسم هبة الله ابن الحسن بن منصور الطبري، تحقيق: د. أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، الرياض، ط/ الرابعة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
١٠. الشرح الصوتي لزاد المستقنع، تأليف: ابن عثيمين. بدون بيانات.
١١. شرح العقيدة الطحاوية، د. صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، دار المودة، المنصورة، ط/ الأولى، ١٤٣١هـ- ٢٠١١م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

١٢. شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/العاشرة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
١٣. شرح العقيدة الواسطية، المؤلف: محمد بن صالح العثيمين، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط/ السادسة، ١٤٢١هـ.
١٤. صحيح البخاري، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط/ الأولى، ١٤٢٢هـ.
١٥. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٦. الصفات، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، المحقق: عبد الله الغنيمان، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط/ الأولى، ١٤٠٢هـ.
١٧. الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، المؤلف: ابن قيم، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط/ الأولى، ١٤٠٨هـ.
١٨. طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط/ الثانية، ١٤١٣هـ.
١٩. طبقات الشافعية المؤلف: تقي الدين ابن قاضي شهبة، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب، بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٧هـ.
٢٠. العرش، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/ الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٢١. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، المؤلف: ابن الوزير، (محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى)، حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط/ الثالثة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
٢٢. غاية المرام في علم الكلام، تأليف: علي بن محمد الآمدي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب

العلمية، بيروت ـ لبنان، ط/ الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٢٣. فتاوى نور على الدرب للعثيمين (٤/ ٢، بترقيم الشاملة آليا).

٢٤. الفتوى الحموية، شيخ الإسلام ابن تيمية، المحقق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري، الناشر: دار الصميعي، الرياض، ط/ الثانية ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢٥. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، تأليف: عبد القاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط/ الثانية، ١٩٧٧.

٢٦. في علم الكلام [الأشاعرة] تأليف: د. أحمد محمود صبحي، دار النهضة العربية، بيروت، ط/ الخامسة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٧. فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تأليف: أبو بكر الباقلاني، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط/ الثانية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٨. مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢٩. مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، تأليف: محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر: دار الوطن، دار الثريا، ط/ الأخيرة، ١٤١٣هـ.

٣٠. المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، للمعتق (عوَّاد بن عبد الله)، مكتبة الرشد، الرياض، ط/ الثانية، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٣١. معجم المؤلفين، المؤلف: عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٣٢. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/ الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٣٣. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، المؤلف: أبو الحسن الأشعري، عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، الناشر: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، ط/ الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٤)، ص ص ٣٠١٣ – ٣٠٦٧ (جمادى الثانية ١٤٤٢هـ / فبراير ٢٠٢١م)

٣٤. الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، مؤسسة الحلبي. د:ت.ط.
٣٥. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، لتقي الدين المقريزي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى، ١٤١٨هـ.
٣٦. موقف ابن تيمية من الأشاعرة، تأليف: عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، ط/ الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٣٧. النبوات، المؤلف: شيخ الإسلام ابن تيمية، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط/ الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٣٨. نهاية الإقدام في علم الكلام، لأبي الفتح الشهرستاني، حرره وصححه: ألفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط/ الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
٣٩. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان البرمكي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت.